الأمم المتحدة
ليبيا

تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا لعام 2024

في طرابلس، اجتمع شباب ليبيون وقادة مجتمعيون ومنظمات المجتمع المدني مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وعدد من الوزارات، لوضع أسس لمستقبل يسوده السلام، بدءًا بمبادرة مجتمعية لخفض العنف في أوباري. ©UNSMIL

أولا: كلمة تمهيدية بقلم المنسق المقيم للأمم المتحدة في ليبيا 04

ثانيا: فريق الأمم المتحدة القُطري 06

ثالثا: شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية 07

الفصل الأول:
التطورات الرئيسية في السياقات القُطرية والإقليمية 08

الفصل الثاني:
دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأولويات الوطنية للتنمية من خلال إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة 10

2.1. لمحة عامة عن نتائج إطار التعاون 10

2.2. نتائج ركائز إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 12

2.3. دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030 55

2.3. استعراض مالي عام 56

2.5. العمل كمنظومة واحدة: تعزيز التنسيق والفعالية والكفاءة في أداء الأمم المتحدة في ليبيا 58

2.6. الدروس المستفادة من عام 2024: تعزيز أثر الأمم المتحدة 59

الفصل الثالث:
محاور تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2025 60

الملحق 1: قائمة شركاء الأمم المتحدة في التنمية 62

أولا: كلمة تمهيدية بقلم المنسق المقيم للأمم المتحدة في ليبيا

يسرني أن أقدم تقرير النتائج السنوي لعام 2024 للأمم المتحدة في ليبيا. لقد شهد العام الماضي تحولات محورية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، في الوقت الذي تواصل فيه البلاد إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

أثمرت شراكتنا الوثيقة خلال العام الماضي مع السلطات الليبية والشركاء المحليين عن إنجازات مهمة، تتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025).كما يسرني أيضا أن اشارككم أنه، و نظرًا لأهمية هذا الإطار باعتباره الإطار الشامل الوحيد للتخطيط التنموي في البلاد في الوقت الراهن، وفي ضوء الظروف التي تمر بها ليبيا، فقد تم الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة على تمديد إطار التعاون لعام إضافي حتى نهاية عام 2026.

كانت الانتخابات الناجحة في 58 بلدية واحدة من عدة إنجازات تحققت هذا العام ضمن عملنا في مجال السلام والحوكمة. كما يعد إطلاق العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، بقيادة وملكية ليبية، من الإنجازات البارزة الأخرى، إلى جانب جهود المناصرة التي ساهمت في حل أزمة القيادة في مصرف ليبيا المركزي.

كما ساهم دعمنا للتنمية الاقتصادية في ليبيا في تعزيز المهارات الاقتصادية لأكثر من 10,000 شخص، وإطلاق أكثر من 140 شركة ناشئة في تسع بلديات، إلى جانب تقديم الدعم الفني والمالي لـ 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى توجيه مئات الشباب الطامحين إلى الانخراط في القطاع الخاص.

عملنا على تنفيذ برامج متكاملة لتعزيز التنمية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك اعتماد الحكومة لمبادرة «الصحة الواحدة" في ثماني بلديات، وإعداد خارطة طريق للتحول الرقمي في القطاع الصحي، وتقديم الخدمات الصحية لأكثر من مليوني شخص، بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 100,000 شخص.

ومن أجل الحفاظ على التقدّم المستمر في دعم جهود ليبيا في مجال التغيّر المناخي، والبيئة، وإدارة المياه، تعاونّا مع الحكومة الليبية في عدد من المبادرات، من بينها إعداد أول استراتيجية وطنية للطاقة المستدامة في ليبيا، وتعزيز تنفيذ بروتوكول مونتريال من خلال رقمنة أنظمة التسجيل، وضمان توفير مياه شرب آمنة لـ 185,000 شخص، بالإضافة إلى إدخال نظام لتحسين إدارة المياه لصالح جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي.

كما واصلنا دعم جهود الحكومة لضمان إدماج كل نازح داخلي ضمن مسار الحلول المستدامة، وذلك من خلال تعزيز الوعي بحقوق السكن والأراضي والممتلكات لأكثر من 500 نازح داخلي، وتوفير الوصول إلى التعليم، والطاقة المتجددة، والمرافق العامة الأخرى لأكثر من 300,000 نازح داخلي وأفراد من المجتمعات المضيفة. كما استهدفنا 14 شركة و80 أسرة في المناطق المتأثرة بالفيضانات بفرص اقتصادية ، كما أطلقنا- بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي- فريق العمل الوزاري المشترك المعني بالحلول المستدامة للنازحين داخليًا.

ظلّ التزامنا ثابتًا في تقديم المساعدات للمهاجرين والأشخاص المعنيين، من خلال إطلاق خطة الاستجابة الشاملة للأشخاص السودانيين المعنيين في ليبيا، وقد أسفرت هذه الجهود عن تقديم مساعدات إنسانية، شملت المساعدات الغذائية لـ 250,000 شخص، وتوفير الرعاية الصحية لـ 241,000 شخص، وتوزيع مستلزمات غير غذائية لـ 240,000 شخص، بالإضافةً إلى تقديم خدمات الحماية لـ 5,000 طفل. كما عملنا -عن كثب- مع شركائنا المحليين والدوليين لضمان تقديم مساعدات إنسانية مستمرة، وسنواصل دعم الفارين من النزاعات طوال عام 2025.

أود أن أعرب عن امتناني لشركائنا الليبيين على التزامهم بأهداف التنمية المستدامة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2026)، وتعزيز السلام لجميع الليبيين في عام 2024. إن تعاوننا يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لضمان وصول جهودنا بشكل فعّال إلى المجتمعات الأكثر ضعفًا في ليبيا، والاستجابة لاحتياجاتهم بالشكل الأمثل، بما يُسهم في تحسين الحياة اليومية للفتيات، والنساء، والفتيان، والرجال من مختلف شرائح المجتمع الليبي.

لذلك، ستُولي الأمم المتحدة في ليبيا خلال عام 2025 الأولوية لتنفيذ برامج تحفيزية تُسرّع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، والتصدي لتغيّر المناخ، والقضايا البيئية.

كما سنواصل دعم الانتخابات البلدية في جميع أنحاء ليبيا، ونتعاون مع المجالس البلدية الجديدة لمساندتها في التحوّل إلى مؤسسات عامة قوية وفعّالة،إلى جانب الاستمرار في دعم العملية السياسية متعددة الأبعاد، بقيادة وطنية وملكية ليبية خالصة.

إينيس تشوما

نائب الممثل الخاص للأمين العام،
المنسق المقيم ومنسق الشؤون
الإنسانية في ليبيا

ثانيا: فريق الأمم المتحدة القُطري

تضم الأمم المتحدة في ليبيا 19 وكالة وصندوقًا وبرنامجًا أمميًا -مقيمة وغير مقيمة- تعمل على تقديم الدعم الى ليبيا، لتعزيز السلام المستدام والتنمية، إلى جانب ا دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030.

وكالات و صناديق و برامج الامم المتحدة المقيمة

وكالات و صناديق و برامج الامم المتحدة غير المقيمة

ثالثا: شركاء التنمية الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

في عام 2024، عملت الأمم المتحدة في ليبيا على تعزيز أولويات التنمية المستدامة والسلام بموجب إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2026)، وذلك من خلال تعزيز الشراكات الفعّالة مع 21 وزارة، و50 مؤسسة، و23 دولة عضو، و28 جهة مانحة، و10 صناديق أممية عالمية. وقد تم إدراج قائمة تفصيلية بجميع الشركاء والجهات المانحة في الملحق الموجود في نهاية هذا التقرير.

أهم عشر جهات مانحة:

1 2 3 4 5

6 7 8 9 10

01

التطورات الرئيسية في السياقات القُطرية والإقليمية

شهد عام 2024 تطورات بارزة وتحولات ملحوظة في ليبيا والسياق الإقليمي بشكل عام. وعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزته ليبيا في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الطريق لم يكن خاليًا من التحديات الكبيرة، التي أثرت بشكل مباشر على مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب"، وعلى وتيرة تنفيذ أجندة 2030.

تأثرت الساحة السياسية في ليبيا خلال عام 2024 بسلسلة من الأزمات المتداخلة التي هدّدت الاستقرار الهش في البلاد. فقد استمر انقسام المؤسسات الليبية على المستوى الوطني، حيث واصلت حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليًا عملها في الغرب، في حين كانت الحكومة المعينة من مجلس النواب تعمل في الشرق. فقد جعل هذا الانقسام في المؤسسات الوطنية جهود الأمم المتحدة لدعم أولويات التنمية الوطنية وتلبية الاحتياجات الإنسانية أكثر تعقيدًا، وقد أدّت سلسلة من الإجراءات الأحادية من قبل عدة أطراف عن اشتباكات مسلحة في طرابلس ومحيطها، إلى جانب اندلاع أزمة متعلقة بقيادة مصرف ليبيا المركزي. فعلى إثر ذلك ، سهلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اتفاقًا بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في سبتمبر، والذي أسفر عن تعيين قيادة جديدة لمصرف ليبيا المركزي وأعضاء مجلس إدارته. استمر المجلس الأعلى للدولة في مواجهة أزمة ممتدة على خلفية نتائج الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في أغسطس، والتي استمرت تداعياتها حتى عام 2025. في هذا السياق- وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 2755 (2024)،- أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 16 ديسمبر عن إطلاق عملية سياسية جديدة- بقيادة ليبية - تهدف إلى حل القضايا السياسية العالقة المرتبطة بإجراء الانتخابات الوطنية.

وتزامنا مع ذلك، أُجريت الانتخابات البلدية بنجاح في 58 بلدية خلال شهر نوفمبر 2024، مما أتاح للشعب الليبي فرصة ممارسة حقه في اختيار ممثليه وتعزيز حوكمة ديمقراطية مسؤولة تستجيب لاحتياجات المواطنين، ولأول مرة في تاريخ ليبيا، تم انتخاب امرأة لمنصب رئيسة بلدية، و كما شهدت المجالس البلدية زيادة في تمثيل النساء.

اتسم المشهد الاقتصادي بتباين في المؤشرات، حيث واصلت ليبيا اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات، بينما أحرزت تقدمًا محدودًا في مساعي تنويع الاقتصاد، بالرغم من التحديات العالمية. وظل معدل البطالة مرتفعًا عند نحو 20%، مع تسجيل معدلات بطالة مرتفعة بشكل خاص بين فئة الشباب. كما شكّلت أوجه القصور في القطاع العام عائقًا أمام التوزيع العادل للموارد وتحسين جودة الخدمات، مما أسهم في تهميش المجتمعات في جنوب البلاد.

في عام 2024، بلغ سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي عند نحو 4.8 دينار ليبي، في حين سجل السوق الموازي سعرًا أعلى بلغ حوالي 6.8 دينار ليبي، مما يعكس استمرار التحديات الاقتصادية، و كما حقق مصرف ليبيا المركزي فائضًا قدره نحو 6 ملايين دولار أمريكي، مع إيرادات بلغت 24.97 مليار دولار، مقابل نفقات وصلت إلى 24.91 مليار دولار.

ارتفعت مخصصات الباب الأول (الرواتب) بنسبة 12.6%، في حين انخفضت نفقات الباب الثاني (النفقات التشغيلية) بنسبة 14.4%. كما شهد الباب الثالث (التنمية) زيادة بنسبة 83%، بينما تراجعت مخصصات الباب الرابع (الدعم) بنسبة 19.5% مقارنة بعام 2023.

عكَسَت المؤشرات الاجتماعية اتساع أوجه عدم المساواة، التي تفاقمت بفعل الديناميكيات الاجتماعية. حيث ظلَّ التقدُّم في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية غير متكافئ، وأثَّرت الفجوات في البنية التحتية سلبًا على تقديم الخدمات خاصةً في المناطق الريفية. وفي حين أن الغالبية العظمى من النازحين داخليًا المتبقّين – والبالغ عددهم 104,262 شخصًا – يسلكون مسارات نحو حلول دائمة، إلا إنه لا يزال نحو 35,043 شخصًا يواجهون نزوحًا طويل الأمد، مما يعيق عودتهم إلى ديارهم أو اندماجهم في المجتمعات المضيفة.

المؤشرات الرئيسية لعام 2024

إجمالي عدد السكان
7.2 مليون نسمة[3]

نمو الناتج المحلي الإجمالي
2.5%[4]

معدل التضخم
2.5%[5]

في بنغازي، احتفل مركز "بيتي" التابع لليونيسف باليوم العالمي للطفل، حيث اجتمع الأطفال والأمهات لاستكشاف حقوق الطفل من خلال الفن والتعلم والإبداع. ©UNICEF

ازدادت التحديات مع توافد الأشخاصالمعنيين من السودان الفارِّين من النزاع، حيث يُقدَّر عددهم في ليبيا بأكثر من 277,000 شخص، من بينهم 79,000 شخص مسجَّلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1]، مما شكَّل ضغطًا متزايدًا على قدرات الاستجابة المحلية، خاصةً في مناطق مثل الكُفرة. تستضيف ليبيا حاليًا نحو 824,131 مهاجرا.[2]

إقليميًا، أدت تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والنزاع في السودان إلى تفاقم التحديات التي تواجه ليبيا. فقد أسهمت هذه الأزمات زيادة تدفق الأشخاص المعنيين، مما أدى إلى ضغط كبير على الخدمات العامة الهشة في ليبيا. كما أدّى انعدام الاستقرار الإقليمي إلى زيادة الحاجة لتعزيز إدارة الهجرة، وتكثيف التنسيق بين ليبيا والدول المجاورة، والأطراف الدولية. فقد أبرزت المخاطر المتصاعدة خلال عام 2024 الحاجة إلى استمرار المشاركة الدولية، إلى جانب ضرورة وجود استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع الأزمات التي تواجهها ليبيا.

[1] لوحة بيانات الإحصائيات الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا
[2] مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (MOI) – الجولة 55
[3] شعبة السكان بالأمم المتحدة. «آفاق السكان في العالم 2024." الأمم المتحدة.
[4] صندوق النقد الدولي
[5] بوابة بيانات البنك الدولي

02

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأولويات الوطنية للتنمية من خلال إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة

2.1. لمحة عامة عن نتائج إطار التعاون

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا، على مدار عام 2024، دعم مسار التنمية في البلاد، حيث سعت إلى ترسيخ السلام الدائم وتعزيز الاستقرار من خلال تنفيذ أكثر من 250 برنامجًا ومشروعًا ومبادرة في جميع أنحاء ليبيا، تأكيدًا لالتزامها الراسخ بدعم جميع فئات المجتمع الليبي.

يتضمن اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2026) أربعة ركائز استراتيجية: 1) السلام و الحوكمة ،2) التنمية الاقتصادية المستدامة، 3) تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري، و 4) تغير المناخ والبيئة والمياه، كما يشمل الإطار أيضًا نتيجتين جماعيتين تهدفان إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية المتبقية، مع تعزيز نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وهي: 5) الحلول الدائمة للنازحين داخليًا، و6) إدارة الهجرة.

- السلام والحوكمة
- التنمية الاقتصادية المستدامة
- تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري
- تغير المناخ والمياه والبيئة
- حلول دائمة للنازحين داخليًا
- إدارة الهجرة

الأماكن التي عملنا فيها في ليبيا في عام 2024

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

2.2. نتائج ركائز إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

الركيزة 1 السلام والحوكمة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2024

15 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا الركيزة

IOM UN MIGRATION · OCHA · UNDP · UNFPA · unicef for every child · UNODC · UN WOMEN

المؤتمر الإقليمي الثاني للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC). ©UNDP

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

- **انتخابات بلدية** ناجحة في 58 بلدية.
- حملات مناصرة أدت إلى زيادة نسبة **تسجيل الناخبات** إلى 29%، وتسهيل 42% من التسجيلات الجديدة خلال شهر واحد.
- إطلاق عملية سياسية **بتيسير من الأمم المتحدة وبقيادة وملكية ليبية.**
- تسهيل **حل أزمة قيادة مصرف ليبيا المركزي.**
- دعم صياغة **قانون المصالحة وقانون حرية تكوين الجمعيات.**
- إنشاء لجنة وطنية للإصلاح القانوني لتحديث **قوانين الطب الشرعي وتحديد هوية الأشخاص.**

العميد عماد العيساوي خلال احد البرامج التدريبية المقامة في 2024
©UNDP

ضمان انتخابات آمنة وشاملة للنساء في ليبيا

لا يزال في ليبيا تمثيل النساء في مجالات الحوكمة والانتخابات يتسم بالضعف، بالتالي يوجد جهود مستمرة لضمان مشاركتهن بشكل آمن، حيث لا تشغل النساء سوى 16.5% من مقاعد مجلس النواب و 15% من مقاعد المجلس الأعلى للدولة، كما يواجهن عقبات متعددة كناخبات، ومُرشّحات، ومراقِبات للعملية الانتخابية.

وتعمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الداخلية معًا للتصدّي للعنف ضد المرأة في الانتخابات والحياة العامة، بدعم من مشروع "تعزيز الانتخابات من أجل الشعب الليبي" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممول من حكومة كندا.

يقول معاون مدير إدارة تأمين وحماية الانتخابات بوزارة الداخلية، العميد عماد العيساوي "إن العنف يؤثر في المجتمع بأسره، وبالتالي فهو مسؤوليتنا جميعًا. يجب على كل فرد في المجتمع أن يرفضه، ويعمل على مكافحته."

كما يشير العميد عماد العيساوي إلى أن العنف عبر الإنترنت بات يشكّل مصدر قلق متزايد، ويضيف:

"العنف هو العنف، مهما كانت وسيلته. فالاعتداءات الإلكترونية قد تكون أكثر ضررًا، لأن الجناة يظلون مجهولين، والمحتوى المؤذي يستمر في الانتشار."

تلعب الشرطة دورًا محوريًا في منع العنف المرتبط بالانتخابات. وتشمل جهودها ضمان سلامة النساء في مراكز الاقتراع، ونشر عناصر أمن من النساء، وإنشاء قنوات إبلاغ آمنة تديرها عناصر من النساء.

إن قدرة المرأة على ممارسة حقوقها بحرية هي أساس العدالة الإجتماعية

ومع ذلك، يؤكد العيساوي أن منع العنف مسؤولية مشتركة، قائلا: "يجب على الرجال، بشكل خاص، أن يتخذوا موقفًا. فمعظم مرتكبي العنف الانتخابي هم من الرجال، ما يعني أنهم يتحمّلون المسؤولية الأكبر في وضع حد له".

ومن خلال حملات التوعية والتدريبات المتخصصة، تهدف هذه المبادرات إلى تهيئة عملية انتخابية تُمكّن النساء من المشاركة بحرية دون خوف أو ترهيب. وفي مارس 2024 -وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات- تلقت ضابطات الشرطة في طرابلس تدريبًا متخصصا لتعزيز الأمن الانتخابي وضمان انتخابات أكثر أمانًا للجميع.

وأضاف العيساوي: "إن قدرة المرأة على ممارسة حقوقها بحرية هي أساس العدالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية تفيد الرجل والمجتمع ككل". ومع توجه ليبيا نحو انتخابات أكثر شمولاً تُعدّ الجهود المبذولة لحماية مشاركة المرأة أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

العمليات السياسية و الانتخابية

من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في ليبيا، وبناءً على مشاورات مع مجموعة واسعة من الاطراف الليبية المعنية، بما في ذلك الشباب والنساء وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني- يسّرت الأمم المتحدة، في أواخر العام الماضي، إطلاق عملية سياسية شاملة ومتعددة المسارات بقيادة و ملكية ليبية. حيث تهدف هذه العملية إلى المساعدة في الحفاظ على الاستقرار، وتوحيد المؤسسات وتعزيزها، وقيادة البلاد نحو انتخابات وطنية ودستور دائم.

مكنت المشاورات الموسعة مع الجهات الليبية والدولية المعنية من إجراء انتخابات بلدية في 58 بلدية، تم خلالها انتخاب 426 ممثّلًا بينهم أول امرأة تتولّى منصب رئيسة بلدية في تاريخ ليبيا – في خطوة تُعدّ محطة بارزة في مسار الحوكمة الديمقراطية.

وقد أُجريت هذه الانتخابات بشكل متزامن في الجنوب و الشرق و الغرب، وشكّلت خطوة حاسمة نحو استعادة ثقة المواطنين في العملية السياسية.

من أجل تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتحسين دقة بيانات الناخبين من خلال نشر 60 جهازًا بيومتريًا في 27 مركزًا انتخابيًا، بدعم من الأمم المتحدة. وقد بدأت فترة تسجيل الناخبين لعام 2024، والتي امتدت لأربعة أسابيع، بمشاركة منخفضة من النساء، إلا أن النسبة ارتفعت لاحقًا بفضل المبادرات التي استهدفت النساء بدعم من الأمم المتحدة، ما أسهم في رفع نسبة تسجيل النساء من 19% إلى 29%، ونتج عنه أن 24% من إجمالي المسجّلين الجدد كانوا من النساء.

تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)

دعماً لمشاركة المرأة الفاعلة في العملية السياسية وجهود بناء السلام في ليبيا، قدّمت الأمم المتحدة الدعم لوزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في إطار المراجعة الدورية لإعلان بكين، وذلك بهدف تأكيد الالتزام الوطني بتمكين المرأة وتعزيز أدوارها في مختلف المجالات. استنادًا إلى التوصيات الصادرة عن مؤتمرات وطنية وإقليمية، تم تشكيل لجنة تضم تسع نائبات في البرلمان وعشرة ممثلين عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، للعمل على دفع الإصلاحات القانونية قُدمًا، بما في ذلك التقدّم بمشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة (EVAW). ويأتي ذلك في إطار الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة في المجال السياسي، وتعزيز مشاركتها في العمليات الانتخابية.

وفي هذا السياق، تعاونت الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتمكين شبكة.

الإنتخابات البلدية. ©UNDP

760 للمرشحات[6] — وهي منصة تدعم المرشحات السابقات والطامحات — وتعزيز فهمهن للأهداف الوطنية للعملية الانتخابية. كما دعمت الأمم المتحدة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنفيذ نظام eMonitor+[7]، برنامج المراقبة الالكترونية الذي يوفر بيانات مهمة عن العنف عن طريق التكنولوجيا، بما يعزز الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز التي تعيق انخراط المرأة في الحياة السياسية.

ساهم برنامج تبادل إقليمي للمعرفة والتعلم في تمكين 14نائبة برلمانية من اكتساب استراتيجيات فعّالة للإصلاح القانوني، ما أدى إلى بلورة توصيات عملية تدعو إلى إقرارحصة 30% للنساء في الانتخابات، واعتماد مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة (EVAW)، وتعزيز التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة.

تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي ومنع الصراعات

لعبت الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تعزيز جهود المصالحة في ليبيا، من خلال دعم صياغة قانون المصالحة، وإدخال تعديلات على قانون العدالة الانتقالية رقم 29.

أنشأت الأمم المتحدة مع وزارة الحكم المحلي تسع لجان محلية لبناء السلام والتنمية في تسع بلديات، بمشاركة 286عضوًا (36% منهم نساء، و42% شباب، وممثلين عن النازحين داخليًا وذوي الإعاقة) لوضع خطط محلية لبناء السلام، وقد تُرجمت هذه الخطط إلى مشاريع ملموسة في مجالات سبل العيش والبنية التحتية والإدماج الاجتماعي حيث تم ذلك بدعم من صندوق بناء السلام.

نحو فضاء مدني نابض بالحياة

لمواجهة تقلّص الفضاء المدني في ليبيا، قادت الأمم المتحدة سلسلة من الطاولات المستديرة والإحاطات القانونية، بهدف الدعوة إلى إصلاحات تشريعية تُسهم في مواءمة الإطار القانوني الليبي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. حيثسعت هذه الجهود إلى تهيئة بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني لتمكينها من الدفاع بفعالية عن حقوق الفئات الأكثر ضعفًا، وتعزيز دورها في جهود المصالحة الوطنية، وقد عملت مجموعة العمل المعنية بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان (IHL/HR WG) بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، جنبًا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني الليبية، على إعداد مسودة موحّدة لقانون حرية تكوين الجمعيات، بما يضمن مواءمته مع الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المقرّر تقديم مشروع القانون إلى مجلس النواب في عام 2025.

نائب الممثل الخاص للأمين العام، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية،السيد إينيس تشوما و السيدة زائرة المقطوف عميدة بلدية زلطن. ©UNSMIL

[6] شبكة أنشأتها وحدة دعم المرأة عام 2024، تجمع النساء اللاتي تقدمن للترشح في الانتخابات السابقة أو الراغبات في الترشح في المستقبل.

[7] تكنولوجيا مخصصة لقياس مدى انتشار واكتشاف الاتجاهات في العنف ضد المرأة في السياسة الذي تسهله التكنولوجيا.

و لتعزيز دور المجتمع المدني في رصد التزامات ليبيا في مجال حقوق الإنسان، دعمت الأمم المتحدة مبادرات بناء قدرات 20 منظمة مجتمع مدني، والذي أدى بدوره إلى تشكيل تحالف وطني للمدافعات عن حقوق الإنسان. حيث يلعب هذا التحالف دورًا محوريًا في تعزيز جهود المناصرة على المستوى المحلي وضمان مشاركة مستدامة للمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان ودفع الإصلاحات القانونية في جميع أنحاء البلاد.

تعزيز التخطيط الوطني المتكامل القائم على الأدلة

لتعزيز قدرة ليبيا على وضع السياسات المبنية على الأدلة، استفاد 316 موظفًا من مصلحة الإحصاء والتعداد من برامج تدريبية متقدمة، شملت منهجيات إجراء المسوح وتحليل البيانات، بما يضمن استدامة جمع البيانات واستخدامها بشكل فعّال.

تعزيز الحوكمة القائمة على الحقوق وسيادة القانون

من أجل تعزيز سيادة القانون في ليبيا والوصول إلى العدالة من خلال الإصلاح القانوني وبناء القدرات، دعمت الأمم المتحدة إنشاء الجنة الوطنية للإصلاح القانوني، لتحديث قوانين الطب الشرعي وتحديد الهوية البشرية ومواءمتها مع المعايير الدولية. وأدت المشاورات الوطنية التي شملت المجتمعات المحلية، والجهات المعنية بقطاع العدالة، والجهات الحكومية، إلى إعداد خرائط طريق محلية تهدف إلى تحسين الوصول إلى العدالة، والحماية القانونية، والحوكمة الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، دربت الأمم المتحدة 32 متخصصًا من وزارات رئيسية[8] على إدارة ملفات الأشخاص المفقودين، مما عزز القدرات الوطنية لدعم الضحايا والناجين والمجتمعات المتضررة.

كما عززت الأمم المتحدة قدرات ليبيا في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تطوير مهارات أكثر من 130 من مسؤولي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون في مجال التحقيق والملاحقة القضائية والتعامل مع الأدلة الرقمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مع ضمان الامتثال لحقوق الإنسان وسيادة القانون، كما أُنشئت وحدة متخصصة في مكافحة الإرهاب ضمن إدارة البحث الجنائي.

لدعم مشاركة المرأة في الحوكمة والعمليات القانونية، قامت الأمم المتحدة بتحسين المعرفة القانونية لـ 25 ممثلة من مكاتب دعم وتمكين المرأة في مختلف الوزارات بشأن قانون العمل، والميزانية الشاملة، والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

لدعم القدرات التحقيقية وتعزيز الحوكمة في مجال الأمن الرقمي، تلقّى ضباط إنفاذ القانون وأفراد الأمن تدريبًا متخصصًا حول الجرائم الإلكترونية، وتقنيات التحقيق باستخدام المصادر المفتوحة، وآليات التعامل مع الأدلة الرقمية، وقد زوّدت هذه الدورات التدريبية عناصر إنفاذ القانون في ليبيا بأدوات متقدمة لإجراء تحقيقات معقدة والتصدي للتهديدات السيبرانية الناشئة، إلى جانب معرفة معمّقة بعمليات الأمن الحديثة، مما أسهم في تعزيز المساءلة وتكريس ممارسات أمنية قائمة على الأدلة.

نحو إصلاح شامل لقطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ولدعم مواءمة السياسات الأمنية مع المعايير الدولية، أسفرت جهود المناصرة التي قادتها الأمم المتحدة وشركاؤها، بالتعاون مع وزارة الدفاع، عن تعديل الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة من 17 إلى 18 عاماً، إلى جانب وضع بروتوكولات تنظم نقل الأطفال من الحجز العسكري إلى الجهات المختصة بحماية الطفل.

لدعم الرقابة المدنية وتعزيز المساءلة داخل المؤسسات الأمنية، تمكّن 16 ناشطًا من منظمات المجتمع المدني من تعزيز قدراتهم في إعداد التقارير، والتواصل الفعّال، والتفاعل مع المجتمع الدولي.

وبالتوازي مع استمرار جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في الدفع نحو تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، شهدت جهود مكافحة العنف المجتمعي انطلاقة مهمّة تمثّلت في إطلاق برنامج تجريبي اعتمد ميثاقًا توجيهيًا للوساطة، على مستوى الشباب وقادة المجتمع المحلي.

[8] بما في ذلك وزارة العدل، والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع

مشروع تطوير عدالة الأحداث. UNDP©

2 التنمية الاقتصادية المستدامة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2024

8.3 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا الركيزة

Food and Agriculture Organization of the United Nations

International Labour Organization

IOM UN MIGRATION

UNDP

UNFPA

UNIDO

UN WOMEN

WFP World Food Programme

التدريب المهني في مؤسسة الإصلاح والتاهيل النساء بالجديدة ©UNDP

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

10,181 فردًا طوّروا قدراتهم ومهاراتهم للاستفادة من الفرص الاقتصادية، بما في ذلك في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

إطلاق **140** شركة ناشئة في **تسع** بلديات.

دعم فني ومالي لـ **70**مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

استفاد **504**شابًا وشابة، من بينهم **204** امرأة، من برامج إرشاد وتوجيه مخصصة.

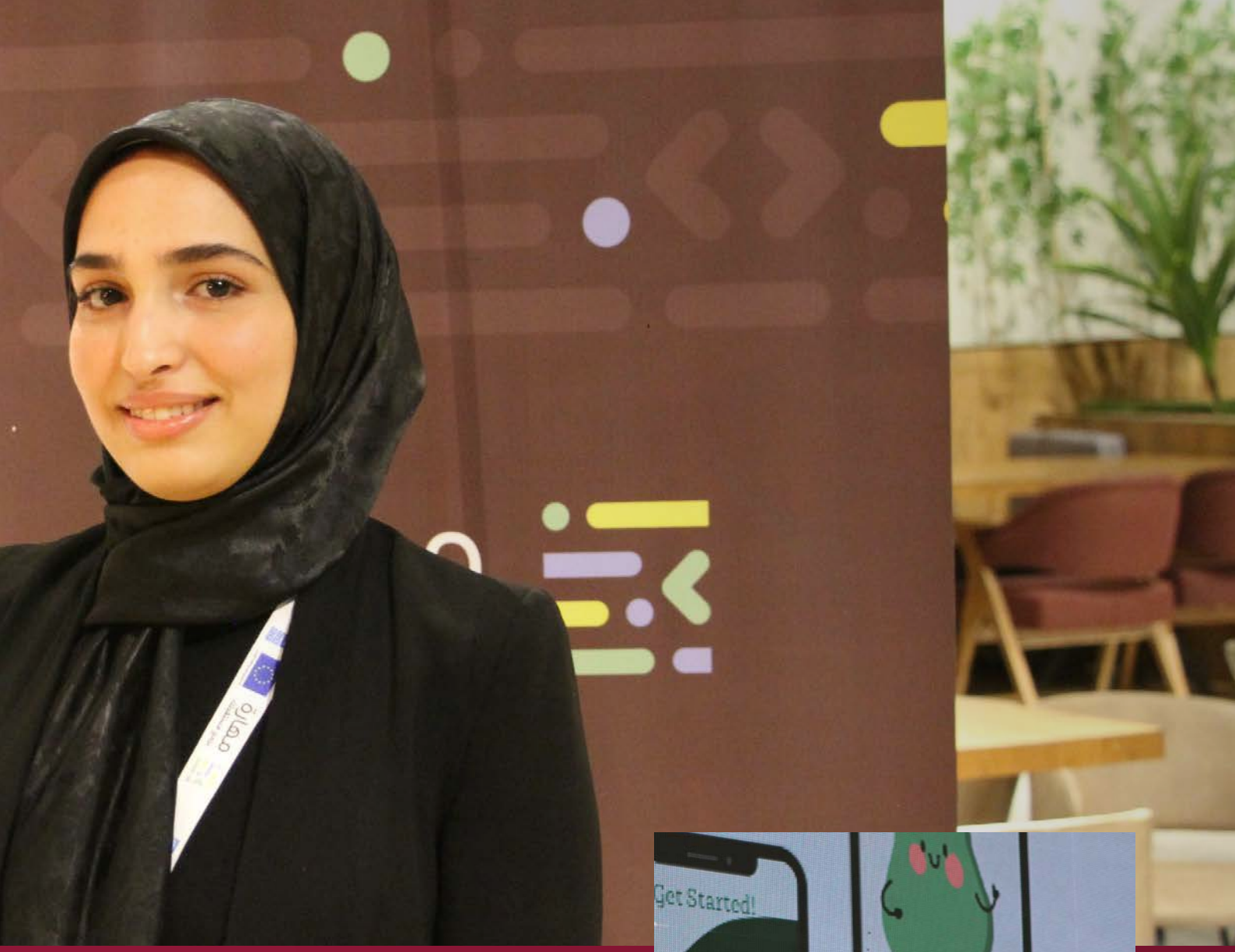

تمكين الشابات من خلال البرمجة

يُسهم جيل جديد من الشابات في ليبيا في رسم ملامح المستقبل من خلال التكنولوجيا، من بينهن درة عبد المولى الحريشي وسُكَيْنَة كشبور - وهما مبرمجتان طموحتان بدأت رحلتهما فيعالم البرمجة من خلال «مدرسة مهارة للبرمجة" - وهي مبادرة أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة العنكبوت الليبي ، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة لـ درة، كانت البرمجة شغفًا غير متوقع، حيث تعرّفت على التعلم الآلي في المدرسة الثانوية، وانجذبت إلى منطقه وإبداعه. ورغم شكوكها في البداية منحتها مدرسة مهارة الثقة اللازمة لمواصلة هذا المسار. وقد أثمر تفانيها في هذا المجال عندما فاز فريقها- كلاود- بالمركز الأول في فعالية «يوم العرض – Demo Day" التي نظّمتها مدرسة مهارة للبرمجة في طرابلس، وتنصح درة قائلةً: «المخاطرة واغتنام فرص التعلم أمران أساسيان، هناك كم هائل من الموارد المجانية المتاحة لمن يطمح لتعلّم البرمجة – استفيدوا منها لأقصى حد."

سكينة، إحدى المشاركات في مدرسة مهارة للبرمجة من بنغازي، توظف التكنولوجيا لتمكين الشباب وصناعة مستقبل رقمي أكثر إشراقًا. ©UNDP

لطالما كان للنساء دورٌ محوري في مجال التكنولوجيا، سواء في البرمجة أو في غيرها، منذ بدايات هذا القطاع.

في بنغازي، وجدت سكينة، طالبة هندسة برمجيات تبلغ من العمر 19 عامًا، أن البرمجة لغزٌ أحبت حله حيث طورت تطبيق «وجهة" وهو تطبيق جوال مصمم لفتح آفاق جديدة من خلال مشاركة المهارات الرقمية، وقد عرضته خلال فعالية «يوم العرض – Demo Day" الخاصة بمدرسة مهارة. وتقول سكينة: «من خلال «مدرسة مهارة" صقلتُ أدواتٍ أساسيةً تخص البرمجة مثل تطوير الواجهات الأمامية والخلفية، مما وسّع آفاقي للمستقبل". أمّا عن دور المرأة في مجال التكنولوجيا، تضيف سكينة قائلة: «لطالما لعبت المرأة دورًا رئيسيًا في التكنولوجيا منذ نشأتها ، سواءً في مجال البرمجة أو غيره من مجالات التكنولوجيا".

من خلال التعليم والفرص المتاحة، تُثبت درة وسكينة أن المرأة الليبية تستحق مكانةً في عالم التكنولوجيا، ليس فقط كمتعلمات بل كقائدات.، فمع كل ضغطة زر تُلهمان جيلاً جديدًا للابتكار والإبداع وكسر الحواجز.

نحو حوكمة اقتصادية أقوى لتحقيق الاستقرار والنمو

للحفاظ على ثقة المواطنين وتعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع المصرفي، سهّلت المساعي الحميدة للأمم المتحدة التوصل إلى اتفاق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتعيين قيادة جديدة لمصرف ليبيا المركزي. وإلى جانب حل أزمة مصرف ليبيا المركزي التي اندلعت في أغسطس يُمهّد هذا الاتفاق الطريق لوضع خطة استراتيجية تُركّز على السياسات النقدية، وإدارة سعر الصرف، والأطر التنظيمية، وتفعيل لجنة السياسات النقدية من خلال مجلس الإدارة المُعيّن حديثًا مما يشكل أساسًا متينًا لإدارة فعّالة للسياسة النقدية في ليبيا.

كما دعمت الأمم المتحدة ليبيا في تقييم وضع الأمن الغذائي وصياغة سياسات استراتيجية لتعزيز توافر الغذاء و سهولة الوصول اليه واستدامته. و قد تم اعداد ثمانية تقارير تقييم وثماني خطط عمل لدعم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2025-2035، في حين عُززت قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال بيانات الأمن الغذائي وآليات الرصد و المتابعة، ولا تقتصر هذه الجهود على ضمان الوصول الفوري إلى الغذاء، بل تُمهّد الطريق لوضع اسس التنويع الاقتصادي، من خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وتقوية سلاسل الإمداد الغذائي، وتشجيع الأعمال الزراعية كقطاع واعد للتوظيف والاستثمار.

تعزيز العمل اللائق

من خلال تحليل حافز للوضع الراهن يهدف إلى بناء سوق عمل مرن وشامل، عملت الأمم المتحدة على تطوير قدرات 33 عضوًا من الاتحاد العام الليبي لغرف التجارة والصناعة والزراعة—وهو منظمة أرباب العمل الرئيسية التي تمثّل مختلف مناطق ليبيا.وقد شملت التدريبات تعزيز مهاراتهم في إدارة منظمات أرباب العمل والأعمال، واكتساب مهارات في مجالات المناصرة الفعّالة وتمثيل القطاع الخاص.

وقد أتاحت هذه الجهود منصة لغرف التجارة الليبية لتبادل الأفكار، ووضع الاستراتيجيات، وتعزيز دورها في صنع السياسات الاقتصادية، مع السعي إلى ترسيخ مكانة الاتحاد كصوتٍ موحّدٍ للقطاع الخاص الليبي، ودفع سياساتٍ تُعزز خلق فرص العمل، وتوظيف الشباب، وتوطيد الشراكات الاقتصادية الدولية.

وقد أسفرت الجهود الرامية إلى تعزيز سوق عمل شامل عن إنشاء شبكة مكاتب تمكين المرأة، والتي تعمل الآن كمنصة تنسيق تربط 25 مكتباً في الوزارات المعنية، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، ودعم السياسات التي تعمل على رعاية وضمان المشاركة الاقتصادية المتساوية.

وفي إطار جهود تعزيز سوق العمل الليبي، تم توفير 317 فرصة عمل جديدة، منها 35 وظيفة للنساء، مما ساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام من خلال برامج تدعمها الأمم المتحدة، وقد مكّنت هذه الفرص - التي تشمل قطاعات متعددة- الشباب والفئات الضعيفة الوصول الى وظائف مستقرة، مما يضمن سبل عيش مستدامة وأمنًا ماليًا أكبر.

تأهيل الأفراد من خلال تنمية المهارات

إدراكًا لأهمية تطوير المهارات كمحرك رئيسي لتحيقيق سبل العيش المستدامة، تم تزويد 10,181 فردًا بالخبرات اللازمة لتعزيز فرصهم الاقتصادية وقدرتهم على الصمود، و تم ذلك بفضل برامج تدعمها الأمم المتحدة. ومن أبرز الإنجازات:

- اكتسب 132 شابًا مهارات في قطاع التكنولوجيا مما أدى إلى خلق 91 وظيفة جديدة في هذا المجال بالإضافة إلى ذلك، عزز 663 فردًا - من بينهم 278 امرأة في سبع بلديات -سبل عيشهم من خلال التدريب المهني الذي قدمته 15 منظمة مجتمع مدني ليبية، مستفيدين من منح مقدمة من الأمم المتحدة لتنفيذ نهج مجتمعي لتنمية المهارات.

- استفاد 9,066 امرأة وفتًى وفتاة من برامج بناء القدرات عبر ثمانية مراكز آمنة للنساء والفتيات ومراكز شبابية، شملت فعاليات مثل الهاكاثونات، وبرمجة الروبوتات، ودورات في البرمجة، مما مكّن 1,906 فتًى وفتاة من اكتساب مهارات مستقبلية.

- تلقى 320 فردًا -من بينهم 73 مهاجراً ونازحًا داخليًا- تدريبًا في صناعة المعجنات والحلاقة وغيرها من المهن، بما في ذلك تشغيل الآلات الثقيلة في المناطق المتضررة من الفيضانات، للحصول على فرص عمل في قطاع البناء.

معرض مهارة للتوظيف. ©UNDP

تعزيز ريادة الأعمال وتنمية الأعمال المستدامة

لعبت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تعزيز ريادة الأعمال ودفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل من خلال دعم الشركات الناشئة، والمشروعات الصغيرة، وبناء القدرات المؤسسية. وقد أثمرت شراكة حاضنة الأعمال بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص عن إطلاق 140 شركة ناشئة بنجاح في تسع بلديات، بما في ذلك 40 مشروعًا زراعيًا حصل على منح أعمال.

كما وفّرت برامج إرشاد موجهة وندوات رقمية المهارات الأساسية في ريادة الأعمال لـ504 شابًا وشابة، من بينهم 204 امرأة. وشهدت مبادرات مكمّلة مثل "أسبوع الشركات الناشئة" و"الهاكاثونات" مشاركة 238 مبتكرًا شابًا، بلغت نسبة النساء بينهم أكثر من 53%، ما ساهم في تعزيز منظومة الابتكار في ليبيا.

ظلّ تمكين المرأة اقتصاديًا محورًا أساسيًا في جهود الأمم المتحدة خلال عام 2024. وفي شراكة مع وزارة شؤون المرأة، أطلقت الأمم المتحدة سلسلة بودكاست مكوّنة من 12 حلقة، سلطت الضوء على قصص نجاح رائدات أعمال ليبيات، احتفاءً بإسهاماتهن في التنمية الاقتصادية المحلية، وإلهامًا لأكثر من 100,000 مستمع في جميع أنحاء البلاد.

أسهمت جهود الأمم المتحدة في تعزيز الأمن الغذائي وصمود الأسواق من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لـ70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عاملة في قطاع الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم 32 مخبزًا لخدمة ما يُقدّر بـ90,000 شخص في المناطق المتأثرة بالفيضانات، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الغذاء وتعزيز فرص توليد الدخل داخل المجتمعات المحلية.

لدعم التعافي الزراعي في المناطق المتضررة من الفيضانات لعبت الأمم المتحدة دورًا حاسمًا في استعادة سبل العيش وتعزيزها، مع تعزيز قدرة الاقتصاد الريفي الليبي على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، وعلى المستوى الوطني، استفادت الجهات المعنية الرئيسية من المهارات المكتسبة من خلال التدريب على إرشادات ومعايير الطوارئ الخاصة بالثروة الحيوانية وممارسات إدارة الطوارئ، مما حسّن قدرتها على التخفيف من المخاطر والحفاظ على صحة وإنتاجية الثروة الحيوانية. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير المعدات البيطرية الأساسية، شملت أدوات تشخيصية وأدوية، بالإضافة إلى 100,000 جرعة لقاح ضد مرض الجلد العقدي (LSD)، الأمر الذي عاد بالنفع المباشر على المزارعين المحليين. إلى جانب ذلك، حصل 100 مربي نحل على 800 خلية نحل، مما عزز إنتاج العسل المحلي ونوّع الأنشطة المدرة للدخل ولم تقتصر هذه التدخلات على تعزيز الاقتصادات المحلية فحسب، بل ساهمت أيضًا في الاستدامة الزراعية على المدى الطويل.

الركيزة 3

تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري

إجمالي الإنفاق خلال عام 2024

36.8 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا الركيزة

Food and Agriculture Organization of the United Nations

International Labour Organization

IOM UN MIGRATION

UNDP

UNFPA

unicef for every child

UNIDO

WFP World Food Programme

World Health Organization

UN WOMEN

في مركز حي الأندلس للرعاية الصحية، يتلقى الأطفال اللقاحات ضمن الحملة الوطنية.
©UNICEF

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

إعداد **خارطة طريق للتحول الرقمي في قطاع الصحة**، الى جانب خطط تدريجية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

اعتماد مذكرة التفاهم الخاصة بنهج الصحة الواحدة بمشاركة ثماني وزارات حكومية.

تقديم الخدمات الصحية **لمليوني شخص** من خلال **59 مركزًا للرعاية الصحية الأولية.**

تلقي **1.2 مليون طفل** دون سن السادسة **التطعيمات.**

اعتماد **614 معلمًا** لأساليب التعليم الشامل لدعم الأطفال ذوي الإعاقة بشكل أفضل.

استفاد **20,000** طفل من برنامج التغذية المدرسية.

استكمال **الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية في ليبيا 2025-2030.**

استفاد 103,000 فرد من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

عمر، طالب يبلغ من العمر 10 سنوات في مركز "بيتي" التابع لليونيسف، يحلّ مسألة رياضية بمساعدة معلمته خلال حصة دراسية تعويضية.
©UNICEF

مساعدة الأطفال على التقدّم: الأثر الإيجابي للفصول التعويضية في مركز "بيتي"

في مراكز "بيتي" التابعة لليونيسف والمنتشرة في أنحاء ليبيا، يتلقى الأطفال الدعم الذي يحتاجونه لتجاوز التحديات الدراسية وبناء الثقة بالنفس.

تُقدّم هذه المراكز، وعددها 13 مركزًا موزّعة في طرابلس، بنغازي، سبها، أوباري، غات، أجدابيا، والكفرة، دروسًا تعويضية لمساعدة الطلاب على سد الفجوات التعليمية في المواد الأساسية مثل الرياضيات، والقراءة، واللغة، مع توفير بيئة آمنة ومحفّزة تُشجّع التفاعل الاجتماعي والتعلّم الإيجابي. ويعمل 11 مركزًا حاليًا بشكل نشِط الأمر الذي يضمن توفير تعليم جيد على نطاق واسع.

أكثر ما أحبه في هذه الحصص هو لطف المعلمين وصبرهم.

عمر مختار- طالب في العاشرة من عمره- يتحدث بحماس عن تجربته يقول: "أكثر ما يعجبني في الحصص هو لطف المعلمين وصبرهم، فأحيانًا أطلب من معلمتي إعادة الدرس لأني أستمتع بأسلوب شرحها، فعندما تشرع في شرح الدرس أتجاهل كل شيء وأركز عليها فقط".

تجاوز عمر الآن صعوبات التركيز والأداء الأكاديمي، وأضاف مبتسمًا: " تحسن مستواي كثيرًا عن ذي قبل ، فقد كان مستواي ضعيفًا لكنه اخذ في التحسن تدريجيًا ، لذا أنا ممتن جدًا للمركز على مساعدتي".

بالنسبة لهدى الفقي - والدة عمر- يتجاوز تأثير هذه الفصول الدراسية حدود الدراسة الأكاديمية. "كان عمر يعاني من صعوبات في الكتابة والفهم. بمجرد أن سمعتُ عن الفصول التعويضية، سجلته مع جميع أطفالي الآخرين. لقد لاحظتُ فرقًا كبيرًا - أصبحوا يستمتعون بالقراءة والكتابة أكثر بكثير الآن."

يوضح مصعب التومي، منسق التعليم، قائلاً: "تدعم هذه الفصول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب من الأسر ذات الدخل المحدود، كما نساعد الطلاب غير الليبيين، لضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب."

وبفضل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وهولندا، تمكن مركز "بيتي" من الوصول إلى 12,911 طفلاً في عام 2024، مما ساعد الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و17 عامًا على اللحاق بتعليمهم، باستخدام المنهج الوطني الليبي.

تعزيز النظم الصحية من أجل رعاية فعالة وعالية الجودة

شكّل اعتماد مذكرة تفاهم "الصحة الواحدة" محطة مفصلية في مسار تطوير النظام الصحي في ليبيا. وقد تم إعداد هذه المذكرة بدعم من الأمم المتحدة، من خلال فريق متعدد القطاعات يضم ثماني وزارات ومؤسسات حكومية، لتأسيس نهج "الصحة الواحدة" في البلاد .ويهدف هذا النهج إلى تحقيق توازن مستدام وتحسين صحي متكامل بين الإنسان والحيوان والنظام البيئي، إلى جانب تعزيز الوقاية من الأمراض والاستجابة لها، وزيادة قدرة النظام الصحي على الصمود في مواجهة الأزمات. وبالتوازي مع ذلك، تعاونت الأمم المتحدة مع وزارة الصحة على إعداد خارطة طريق للتحول الرقمي في القطاع الصحي، خطوة تدعم التزام ليبيا بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وذلك من خلال خطة مرحلية نحو نظام صحي عصري وفعّال وشامل.

واصلت الأمم المتحدة تعزيز النظام الصحي في ليبيا لضمان استجابة فعّالة للاحتياجات الصحية الروتينية والطارئة، ففي عام 2024 تم تشغيل 59 مرفقًا للرعاية الصحية الأولية، مقدمةً خدمات أساسية لمليوني شخص، بالإضافة إلى ذلك، تلقى 43,050 امرأة وفتاة وفتى خدمات صحية تخص الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، وذلك بفضل القدرات المُدربة لـ 176 مُقدّم رعاية صحية، تم تدريبهم بالتعاون مع معهد الرعاية الصحية الأولية، وللحد من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، وسّعت وزارة الصحة برنامج الإدارة المتكاملة لأمراض حديثي الولادة والطفولة ليشمل 54 مرفقًا، ليصل إلى أكثر من 84,600 طفل ، بالإضافة إلى ذلك، شهدت الجهود المبذولة لتحسين تغذية الأطفال استفادة أكثر من 500,000 طفل من القدرات المُحسّنة للعاملين الصحيين الوطنيين في تعزيز ممارسات التغذية المثلى للرضع والأطفال الصغار.

كزت الأمم المتحدة أيضًا على الوقاية من الأمراض من خلال التطعيمات، حيث حُدِّثت الاستراتيجية الوطنية للتطعيم للوصول بشكل منهجي إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات والتي يصعب الوصول إليها، مُدعَّمةً بأدوات متطورة لتتبع اللقاحات لضمان تكافؤ فرص الحصول على التطعيم، استهدفت أنشطة التطعيم التكميلي ضد شلل الأطفال والحصبة على مستوى البلاد الأطفال دون سن السادسة في 104 بلدية، وخاصةً في المناطق المتضررة من الفيضانات، ولضمان الحصول على خدمات تطعيم عالية الجودة، شُغِّل 712 مركز تطعيم و94 منشأة لتخزين اللقاحات لتقديم التطعيمات الروتينية إلى 460,000 طفل دون سن الثانية، واللقاحات التكميلية إلى 708,700 طفل دون سن السادسة، مما عزز المناعة السكانية بشكل كبير.

الأطفال يتلقّون اللقاحات الأساسية ضمن الحملة الوطنية. ©UNICEF

دعم برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي (WFP) الأطفال في مختلف أنحاء ليبيا – بما في ذلك النازحين داخليًا – من خلال توفير وجبات مغذية يوميًا. ©WFP

بدعم من الأمم المتحدة، تم تعزيز جاهزية النظام الصحي في ليبيا للاستجابة للطوارئ الصحية. ومن الجدير بالذكر أن وزارة الصحة تلقت الدعم في وضع 24 خطة طوارئ، وتلقت أكثر من 25 منشأة صحية الدعم في مجالات إعادة التأهيل وإمدادات الأدوية والمعدات، مما وفّر للبلاد أساسًا متينًا للتخفيف من حدة المخاطر الصحية، وتعزيز التأهب، وتحسين استجابة النظام الصحي، وفي الوقت ذاته، تم تعزيز قدرات الترصد الوبائي ومكافحة التفشي في المناطق المتأثرة بالكوارث، عبر تدريب 106 موظفًا من فرق الرصد والاستجابة السريعة التابعين لوزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض، من خلال تعزيز قدرات الرصد، وتوسيع نطاق نظام الرصد القائم على الأحداث في جنوب ليبيا، وإنشاء مختبرين لمراقبة الحصبة.

نحو نظام تعليمي ونتائج تعليمية أقوى

في عام 2024، دعمت الأمم المتحدة تنفيذ أدوات تعتمد على إنتاج الأدلة مثل نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS)، والذي تم تجريبه في 200 مدرسة، بالإضافة إلى المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)، حيث تساعد هذه الأدوات في جمع البيانات الفورية، مما يُحسّن من مراقبة معدلات الالتحاق والحضور، ويُعزز التخطيط التربوي.

ولتعزيز نظام تعليمي شامل وعادل، تم تدريب 3,000 معلم على منهجيات التعليم النشط من خلال برنامج تربوي متخصص، بدعم من 192 مدربًا. كما اعتمد 614 معلمًا تقنيات التعليم الشامل لدعم الأطفال ذوي الإعاقة بشكل أفضل.

واعترافًا بأهمية التغذية في تحسين نتائج التعليم، استفاد أكثر من 20,000 طالب في مختلف أنحاء ليبيا من برنامج التغذية المدرسية، مما ساهم في رفع معدلات الحضور وتحسين الأداء التعليمي.

نحو حماية شاملة ووطنية

أنهت وزارة الصحة الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية في ليبيا 2025-2030، موفرة بذلك إطارًا استراتيجيًا لتوجيه تدخلات الصحة النفسية ، وفي الوقت نفسه، تم دمج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي على نطاق واسع في 59 خدمة رعاية صحية أولية، مما يمثل خطوةً تحويليةً نحو إنشاء نظام شامل ومتعدد القطاعات ومستجيب للصحة النفسية ، وفي إطار تعزيز القدرات المنهجية والمؤسسية تم تدريب 2687 عاملًا في الخطوط الأمامية، بمن فيهم أخصائيون اجتماعيون وموظفو إنفاذ القانون وموظفو الرعاية الصحية، على مفاهيم الحماية وإدارة الحالات والإحالة والوقاية من العنف ضد المرأة والطفل ، وفي الوقت نفسه، استفاد 103,000 شخص بشكل مباشر من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

لتعزيز حماية الطفل على المستوى الوطني دعمت الأمم المتحدة تطوير مناهج حماية الطفل للوزارات و المؤسسات الحكومية، مما عزز القدرة المؤسسية على تلبية احتياجات الأطفال بفعالية. وفي الوقت نفسه، تم ترسيخ آليات الإحالة من خلال إنشاء ثماني مساحات آمنة للنساء والفتيات، وتسليم مراكز "بيتي" والأماكن الصديقة للأطفال إلى الجهات الحكومية مما يضمن استدامة خدمات حماية الطفل

تم توعية 31,423 فردًا بشأن تمكين المراءة ودعمها وحقوق الطفل والوقاية من العنف، بينما اكتسب 9,076 من الآباء ومقدمي الرعاية مهارات التربية الإيجابية، مما ساهم في الحد من مظاهر العنف داخل الأسر.

نحو أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومستجيبة للصدمات في ليبيا

دعمت الأمم المتحدة مجلس التخطيط الوطني الاقتصادي والاجتماعي في إعداد استراتيجية وطنية شاملة للحماية الاجتماعية، تتسم بالشمولة والقدرة على الاستجابة للصدمات، وتضم آليات مخصصة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحون داخليًا، خلال الأزمات. ولتعزيز كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وشموليتها، تم ترسيخ سجل اجتماعي موحد من خلال ورش عمل للتخطيط الاستراتيجي مع الوزارات والمؤسسات الحكومية. ركزت هذه الورش على العديد من برامج المساعدة الاجتماعية الحيوية، بما في ذلك برنامج الدخل الأساسي، وبرنامج المرأة والطفل، وبرنامج تعويض المتضررين من الكوارث

من أجل تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية المرنة في ليبيا، تم دعم صندوق التضامن الاجتماعي في تقييم الفجوات واقتراح الإصلاحات المحتملة التي تؤدي إلى مراجعة البرامج الرئيسية، مثل المنحة الوطنية للأطفال والزوجات وبرنامج مساعدة الدخل الأساسي، مع إمكانية توسيع التغطية أثناء حالات الطوارئ.

على المستوى دون الوطني، عززت التدخلات المستهدفة قدرات الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية، واكتسب 22 مسؤولاً وزارياً خبرة في تصميم سياسات الحماية الاجتماعية، والاستهداف، وأنظمة التحويلات النقدية، وتم اعتماد بعضهم كمدربين رئيسيين لدعم جهود بناء القدرات، كما تلقى 30 عاملاً في الخطوط الأمامية تدريباً على إدارة البيانات، والتعامل مع الشكاوي، وحماية كرامة المستفيدين. وحصل 12 فرداً على شهادات كمدربين لتأسيس ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالمرأة أثناء الأزمات الإنسانية.

أنشطة ترفيهية للأطفال في بنغازي بمناسبة اليوم العالمي للطفل. ©UNICEF

تحسين الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في المدارس من خلال ورش عمل مخصصة للمعلمين. ©WHO

الركيزة 4

تغير المناخ والمياه والبيئة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2024

10.6 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا الركيزة

Food and Agriculture Organization of the United Nations

IOM UN MIGRATION

UNDP

unicef for every child

UNIDO

UN-HABITAT

UNOPS

WFP World Food Programme

unesco

فتى صغير يستمتع بتناول ثمرة مانجو مزروعة في الكُفرة. ©UNDP

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

دعم إطلاق **الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة 2035.**

إدخال نظام تحسين استخدام المياه لصالح جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي، بهدف زيادة إمدادات المياه للمناطق صعبة الوصول، بما في ذلك جبل نفوسة.

ضمان الوصول إلى مياه شرب آمنة لـ**185,000** شخص في المناطق المتأثرة بالفيضانات.

دعم تنفيذ **بروتوكول مونتريال** من خلال رقمنة أنظمة التسجيل وبناء قدرات 220 موظفًا.

"يوم التنظيف" في طرابلس، نُظِّم ضمن مشروع إدارة النفايات البلاستيكية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ©UNOPS (UNOPS)

تحويل النفايات البلاستيكية إلى فرصة: مبادرة ليبية من أجل مستقبل أكثر خضرة

يمثّل إدارة النفايات البلاستيكية تحديًا كبيرًا في ليبيا، حيث يُهدد غياب أنظمة إدارة النفايات الفعالة كلًا من الصحة العامة والبيئة. فالشوارع والمجاري المائية تشهد تزايدًا في مظاهر التلوث البلاستيكي، في ظل بنية تحتية محدودة لإعادة التدوير. لكن في طرابلس، بدأت المجتمعات المحلية بالتعاون مع منظمات دولية باتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة هذه الأزمة البيئية.

استجابةً لهذه التحديات، تعمل كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وبدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، مع المجتمعات المحلية في ثلاث بلديات بطرابلس للحد من النفايات البلاستيكية. جيث تهدف هذه الجهود إلى تعزيز ممارسات إدارة النفايات المستدامة، وتحسين البنية التحتية لإعادة التدوير، وزيادة الوعي بتأثير التلوث البلاستيكي.

احتفالًا باليوم العالمي للمدن، نظم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) يومًا لتنظيف المدن، بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، والسفارة الإيطالية في ليبيا. وشارك في هذا النشاط متطوعون، وناشطون بيئيون، وأفراد من المجتمع المحلي، حيث قاموا بإزالة النفايات البلاستيكية من الأماكن العامة، في خطوة جسّدت قوة العمل الجماعي والتطوع المجتمعي. وقد انضم العديد من المتطوعين من منظمات المجتمع المدني التي كانت قد تلقت تدريبًا ضمن المشروع على تنفيذ حملات توعية وتثقيف حول إدارة النفايات البلاستيكية.

تقول ناريمان السحاتي، إحدى المستفيدات من المشروع: "أحد أكبر التحديات التي نواجهها كمنظمات مجتمع مدني هو ضعف الوعي العام بأهمية العمل التطوعي والمجتمعي."

نستحق أن نعيش في بيئة صحية، خالية من النفايات، وجميلة.

على الرغم من التحديات المستمرة، بما في ذلك ضعف البنية التحتية والفجوات في السياسات، تسلّط هذه الجهود الضوء على الإمكانات الكامنة لبناء نظام مستدام لإدارة النفايات في ليبيا.

ويُطالب النشطاء بضرورة زيادة الاستثمار في أنظمة إعادة التدوير، مؤكدين أن ليبيا، مع توفير الدعم المناسب، قادرة على التحوّل نحو اقتصاد دائري يُقلّل من النفايات ويُعيد استخدام الموارد بشكل فعّال.

تقول عائشة عيسى البسباس، متطوعة وناشطة محلية ":"نستحق أن نعيش في بيئة صحية، خالية من النفايات، وجميلة."

إن هذه المبادرة هي شهادة على المرونة والتعاون، حيث تثبت أنه حتى في ظل التحديات والصعوبات، يمكن للعمل المجتمعي بقيادة محلية، وبدعم دولي، وباستخدام حلول مبتكرة، أن يُحدث تغييراً حقيقياً — ولو كان ذلك عبر إعادة تدوير عبوة بلاستيكية واحدة في كل مرة.

نحو إدارة مستدامة للموارد المائية

في إطار تعزيز الإدارة المستدامة للمياه والأراضي، ورفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة القدرة على التكيّف مع تغير المناخ في ليبيا، دعمت الأمم المتحدة شراكة استراتيجية بين وزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة، والمركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، أسفرت عن إطلاق منصة جغرافية مكانية[9] تهدف إلى تحسين اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. كما تم تدريب 124 مختصاً على ترشيد استخدام المياه في الزراعة، وتوعية 616 من الجهات المعنية بترشيد استخدام المياه في القطاع الزراعي، كما دعمت الأمم المتحدة تصميم وتركيب نظام المراقبة والتحكم (SCADA)، مما يُحسّن تشغيل محطات الضخ الحيوية، مما سيُمكّن جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي من زيادة إمدادات المياه إلى جبل نفوسة بنسبة 15%.

نحو تحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وإدارة موارد المياه المستدامة

استفاد 170,000 شخص في المناطق المتضررة بالفيضانات من 33 نظامًا مائيًا يعمل بالطاقة الشمسية، بينما حصل 15,000 شخص على وصول يومي إلى 90,000 لتر من المياه النظيفة في الساعة، من خلال محطات تحلية المياه بالتناضح العكسي، بالإضافة إلى ذلك، استفاد 84,000 شخص في شرق ليبيا من حملات توعية بالنظافة الصحية، للحد من الأمراض المنقولة عبر المياه وتعزيز الممارسات المستدامة لاستخدام المياه. واستفاد 50,000 شخصمن بينهم مهاجرون ونازحون داخليًا، من مشاريع تحسين مجتمعية، التي وفرت بنى تحتية أساسية مثل شبكات المياه والمرافق العامة.

تحسين الوصول إلى المياه – بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الأوروبي (EU) – يُسهم في تمكين المزارعين من مواصلة الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في واحدة من أكثر مناطق ليبيا شُحًا في المياه ©UNDP

اكتمل تركيب إنارة تعمل بالطاقة الشمسية في الجغبوب ©UNDP

التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها

في سبيل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ، خطت ليبيا خطواتٍ هامة نحو تحقيق أهدافها بحلول عام 2024، بدعمٍ من الأمم المتحدة. ويجري حاليًا إعداد أول استراتيجية وطنية لتغير المناخ إلى جانب أول مساهمة وطنية محددة (NDC) ، بهدف توفير إطار عمل شامل لضمان دمج العمل المناخي في جميع القطاعات، ودعم الجهود المنسقة لخفض الانبعاثات.

لتعزيز الامتثال لبروتوكول مونتريال - وبدعم من الأمم المتحدة -قامت الوحدة الوطنية للأوزون في ليبيا بتحديد ورصد حصص المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بما يضمن بقاء الاستهلاك ضمن حدود الرقابة. وفي الوقت نفسه، أدت الجهود المبذولة لتطوير التشريعات البيئية إلى إنشاء أنظمة إلكترونية للترخيص والتسجيل، وتعزيز الرقابة على واردات مواد التبريد المحظورة، بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 100 موظف جمركي على تحديد مواد التبريد المحظورة، بينما عزز 120 فنّي تبريد وتكييف على تعزيز قدراتهم في استرجاع وإعادة استخدام المبرّدات، كما تم وضع واعتماد أطر تنظيمية وخمسة معايير دنيا لأداء الطاقة للأجهزة المنزلية، [10]وذلك لتعزيز كفاءة الطاقة وجذب استثمارات القطاع الخاص.

تعزيز الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المستدامة

بدعم من الأمم المتحدة، واستنادًا إلى مشروع قانون الطاقة المتجددة لعام 2023، قامت الحكومة الليبية بإعداد و إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة 2035، والتي تدف إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة بنسبة 22%، وتهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

الحد من مخاطر الكوارث

في إطار دعم وضع السياسات المبنية على البيانات، عملت الأمم المتحدة مع البلديات وفرق الاستجابة الأولية على إجراء تحليل شامل لإطار إدارة مخاطر الكوارث في ليبيا، بما في ذلك رسم خرائط المخاطر، وتحديد نقاط الضعف، وتقييمات القدرة على الصمود في أربع بلديات متضررة من الكوارث. كما عزز المركز الوطني الليبي للأرصاد الجوية قدراته المؤسسية والتقنية، محسّنًا أنظمة الإنذار المبكر، وموسعًا نطاق التنبؤات الجوية ليشمل المستويات دون الوطنية، ولتحسين قدرات إدارة الكوارث المتعلقة بالمناخ، عززت وزارة الموارد المائية قدرتها على استخدام أدوات نظم المعلومات الجغرافية لرسم خرائط الفيضانات والتخطيط للطوارئ لحماية المجتمعات المحلية المعرضة للخطر بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك، زاد أكثر من 110 مسؤولين محليين من معرفتهم بآثار تغير المناخ، مما عزز قدرتهم على الاستجابة للأزمات.

[9] منصة مروات ليبيا

[10] بما في ذلك مصابيح LED، وأجهزة التكييف، والثلاجات

النتيجة الجماعية 1

حلول دائمة للنازحين داخليًا

إجمالي الإنفاق خلال عام 2024

14.5 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا الركيزة

IOM UN MIGRATION
UNDP
UNFPA
unicef for every child
UNHCR The UN Refugee Agency
UN WOMEN
WFP World Food Programme

بعد مرور تسعة أشهر على العاصفة دانيال، تواصل فرق الحماية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) دعم الأسر النازحة والأشخاص المحتاجين ©IOM

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

دراسة تحفيزية وتدريب 505 أفراد **على حقوق السكن والأراضي والممتلكات لدعم النازحين والعائدين من تاورغاء.**

تمكَّن **303,047 نازحًا ومجتمعًا مضيفًا** من الوصول إلى التعليم والطاقة المتجددة وغيرها من الأماكن العامة.

استفادت **14 شركة و80 أسرة** في المناطق المتضررة من الفيضانات من فرص عمل مُوجهة.

إطلاق **فريق العمل الوزاري المشترك المعني بالحلول الدائمة للنازحين**، بقيادة وزارة الحكم المحلي لدفع جهود منهجية ومنسقة لإنهاء النزوح الداخلي.

نوارة (في الوسط) تشارك في برنامج "نقطة التوظيف الواحدة للشباب (YESS)" التابع للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، إلى جانب شباب وشابات آخرين ©IOM

"نعم للنجاح": رحلة نوارة من الفقد إلى الإبداع

في سن الثانية والعشرين فقط، تُعيد نوارة بن راس علي تعريف حياة الطالبات في ليبيا، حيث تجمع بين دراستها في مجال التسويق ومسيرتها المتنامية في التصميم الجرافيكي.

بدأ شغفها بالتصميم من خلال حبها للرسم، لكن حادثة مؤلمة غيّرت مسار حياتها.

فمنذ عامين، فقدت والدها، وهو ما حمّلها مسؤوليات جديدة تجاه إخوتها الخمسة، لتقرر أن تحول شغفها الفني إلى مهنة تعينها على المضي قدمًا.

تقول نوارة إن التحديات لم تبدأ من ذلك الوقت، بل تعود إلى عام 2014 حين نُزحت من منزلها في بنغازي.

وتتذكر تلك المرحلة قائلة: "كنت أرسم وألوّن باستمرار أثناء النزوح، كنت أفرّغ مشاعري من خلال الفن."

بدعم من عائلتها، بدأت نوارة تعليم نفسها التصميم الجرافيكي من خلال الدروس المجانية عبر الإنترنت، لكنها وجدت صعوبة في الحفاظ على التركيز.

ثم اكتشفت برنامج "نقطة التوظيف الواحدة للشباب – YESS" التابع للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا (IOM)، والذي وفّر لها تدريبًا متخصصًا، وإرشادًا مهنيًا، وبيئة إبداعية محفّزة.

ومن خلال البرنامج، أتقنت استخدام برامج أدوبي فوتوشوب وإليستريتور، واكتسبت الثقة والمهارات لمتابعة أحلامها.

وتصف لحظة حصولها على شهادة YESS بأنها لحظة مؤثرة للغاية: "كان شعورًا عاطفيًا عميقًا، شعرت بأن والدي فخور بي، وأنا متأكدة من ذلك."

اليوم، تبني نوارة مستقبلاً واعدًا. فقد بدأت تتلقى عروض عمل، وأطلقت مشروعًا صغيرًا في مجال التصميم برفقة إحدى خريجات برنامج YESS، يجمعان فيه بين موهبتيهما لبناء عمل مشترك.

وتقول نوارة بفخر: "أنا فخورة بما أنجزته في هذا العمر الصغير. وأؤمن بأن الكثير من النساء، رغم الظروف الصعبة، يمكنهن تحقيق أحلامهن بالإصرار والأمل."

من النزوح إلى النجاح الإبداعي، تُجسد رحلة نوارة قصة صمود، وموهبة، وفرص غيّرت الحياة.

تعزيز حقوق السكن والأراضي والممتلكات للنازحين داخليًا والعائدين

أدت دراسة تحليلية حول حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات للنازحين العائدين من تاورغاء إلى تحديد فجوات قانونية حرجة، مما مهّد الطريق نحو حلول دائمة، خاصة فيما يتعلق بتأمين السكن و تعزيز الاندماج المحلي ، وبدعم من الأمم المتحدة قاد 20 محامياً من تاورغاء جلسات توعية قانونية، مكّنوا من خلالها 505 فرد (186 رجلاً و319 امرأة) من اكتساب معرفة أساسية حول حقوق الملكية العقارية وفقاً للقانون الوطني، وحقوق الميراث، أساليب التحقق، والاطر القانونية الرئيسية، بما في ذلك القانون رقم 10 الخاص بتسجيل العقارات.

بالإضافة إلى ذلك، تلقّى 52 عائداً (14 رجلاً و38 امرأة) استشارات قانونية فردية، مما عزّز قدرتهم على استعادة مساكنهم وممارسة حقوقهم في الملكية.

ضمان الوصول المستمر إلى الخدمات الأساسية

بدعم من الأمم المتحدة استفاد 303,047 نازحاً داخلياً وأفراد من المجتمعات المضيفة من تحسين الوصول إلى خدمات التعليم، والطاقة المتجددة، والمساحات العامة، وذلك من خلال تنفيذ 12 عملية تأهيل للبنية التحتية وتوفير 301 قطعة من المعدات الأساسية التي تخدم النازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء ، كما استفادت 56 أسرة من العائدين من النازحين من إعادة تأهيل مساكنهم.

وفي إطار تعزيز التماسك الاجتماعي، شارك 540 نازحاً وأفراد من المجتمع المضيف في برامج رياضية منظمة، ودورات تدريبية على القيادة، ودوريات كرة القدم المجتمعية، بهدف تعزيز الصمود والتعايش السلمي.

أما بالنسبة للنازحين الذين تضرروا بسبب الفيضانات المتعددة في عام 2024 فقد دعمت الأمم المتحدة 13,174 نازحاً بمساعدات إغاثية أساسية ، فيما تلقى 3,532 نازحاً مساعدات غذائية ، كما واستفاد 149,000 شخص من مبادرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ، والتي شملت تأهيل 20 بئراً للمياه، وتوزيع 500 حقيبة نظافة شخصية، وتحسين مرافق الصرف الصحي.

ولتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، استفادت أربع بلديات في الجنوب من تنفيذ 20 مشروعاً لتحسين البنية التحتية المجتمعية، شملت المدارس والمراكز الصحية والمساحات العامة، وفي الوقت ذاته، عملت الأمم المتحدة على تطوير مهارات 92 من العاملين في الصفوف الأمامية

تقديم الرعاية الطبية الطارئة للنازحين المتأثرين بالعاصفة دانيال، في إطار جهود الاستجابة الحيوية التي تلت الكارثة ©IOM

في تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، بينما تلقى 1,158 نازحاً متضرراً من الفيضانات مساعدات نقدية لدعم جهود التعافي والاستقرار المالي.

نحو تحسين الوصول إلى فرص اقتصادية ومعيشية مستدامة

لدعم الاندماج الاقتصادي للنازحين، قامت الأمم المتحدة بدفع السياسات الرئيسية إلى الأمام، ؛ شملت الانتهاء من إعداد خمس توصيات سياساتية مستندة إلى تحليلات السوق، والتقييمات السريعة لسبل العيش، واستراتيجيات الأعمال المستهدفة، ولضمان تحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير سبل العيش، وتعزيز الحماية، تم اجراء تقييم اجتماعي واقتصادي شمل 346 أسرة من النازحين والعائدين (بإجمالي 1,873 فردًا)، ليُسهم في توجيه تدخلات الأمم المتحدة ، وأسفر ذلك عن تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض لـ885 أسرة نازحة (بإجمالي 4,604 أفراد) بما لبّى الاحتياجات العاجلة للنازحين وعزّز قدرتهم على الصمود.

وفيما يتعلق بالنازحين داخليًا في المناطق المتضررة من الفيضانات في المناطق الشرقية ، تلقّت 14 مؤسسة تجارية دعمًا مباشَرًا، كما تم تزويد 80 أسرة (من بينها 38 امرأة) بأصول تجارية، ، مما مكّن العائدين من إعادة فتح متاجرهم وإحياء الاقتصاد المحلي ، وفي السياق ذاته، أسهمت برامج التدريب المهني والمنح المخصصة للمشروعات الغذائية - التي قدّمتها الأمم المتحدة -في توفير فرص عمل جديدة، وتعزيز قدرة المجتمعات المتأثرة بالنزوح على الصمود.

تعزيز التنسيق

بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي قامت الأمم المتحدة بتطوير منتجاً معرفياً حول النساء والفتيات النازحات ، لضمان توافر بيانات مصنفة تدعم وضع سياسات شاملة.

وقد ساهمت آراء 300 امرأة وفتاة نازحة حول التعافي الاقتصادي وتحديات النزوح في توجيه تدخلات مصممة خصيصاً من قبل السلطات المحلية وبرامج الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، عزز 96 مسؤولاً حكومياً ونازحة وعضوة في المجالس البلدية وعضوة في منظمات المجتمع المدني (36 رجلاً و60 امرأة) معارفهم حول الحلول الدائمة الشاملة.

في عام 2024، تم إطلاق فريق العمل الوزاري المشترك المعني بالحلول الدائمة للنازحين كجزء من مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة لدفع العمل المنسق نحو حلول دائمة للنزوح الداخلي. وقد شاركت في رئاسة فريق العمل كل من وزارة الحكم المحلي والأمم المتحدة، بما مكّن من توحيد الجهود لتنفيذ خارطة طريق الحلول ورصدها، بما في ذلك تسريع دمج النازحين في خطط الحماية الاجتماعية وإعادة الإعمار، وتسهيل التخطيط المشترك لإعداد خطط عمل مبنية على المناطق، وتعزيز دعم الإسكان والبنية التحتية وسبل العيش.

بدعم من ألمانيا، قدّم برنامج الأغذية العالمي (WFP) وغرفة التجارة في درنة منحًا ومعدات للشركات المحلية في درنة لمساعدتها على التعافي بعد العاصفة.©WFP

النتيجة الجماعية 2

إدارة الهجرة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2024

31.8 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي تم دعمها

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذا الركيزة

IOM UN MIGRATION

UNDP

UNFPA

unicef for every child

UNHCR The UN Refugee Agency

UNODC United Nations Office on Drugs and Crime

WFP World Food Programme

World Health Organization

قامت وحدة المساعدة المباشرة بتنفيذ عملية توزيع في العسة.
©IOM

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

إطلاق الفصل الليبي الشامل من خطة الاستجابة الإقليمية الطارئة لأزمة اللاجئين في السودان.

تقديم مساعدات إنسانية منقذة للحياة للمهاجرين الأكثر ضعفاً – تشمل تقديم مساعدات غذائية لـ **250,000** شخص.

ومساعدات غير غذائية لـ 134,000 شخص، وإجراء 241,771 استشارة طبية، وتقديم 5,589 خدمة حماية للأطفال تسهيل المناقشات الفنية بين الحكومة الليبية وتشاد بشأن اتفاقية العمل الثنائية.

دعم مغادرة **16,210** مهاجرًا و**355** شخصًا من الأشخاص محل الاهتمام من ليبيا من خلال برامج العودة الإنسانية الطوعية والممرات الإنسانية.

تهاني حامد، من الفئات السودانية محل الاهتمام في طرابلس.
©UNHCR

كفاح أم من أجل البقاء: من دارفور إلى ليبيا

قبل اندلاع الحرب، كانت تهاني حامد، البالغة من العمر 35 عامًا، تعيش حياة بسيطة في إقليم دارفور بالسودان، ترعى أطفالها الثلاثة وتساند زوجها، الشرطي المحلي. لكن مع اندلاع النزاع في أبريل 2023، انهار عالمها بالكامل.

تعرضت لإصابة برصاصة طائشة داخل منزلها، تطلبت عملية جراحية. وبعد أشهر، اقتحم مقاتلون مسلّحون منزلها، واختطفوا زوجها، وتعرضت هي للضرب المبرح. ومنذ ذلك اليوم، لم تره مرة أخرى.

وفي أغسطس، وأثناء وجودها في السوق، وقع انفجار أصاب منزلها، وأسفر عن مقتل ابنتيها التوأم وجدتهما.

ولم يتبقَ لها سوى ابنها الصغير عماد، البالغ من العمر 18 شهرًا، الذي كانت تحمله بين ذراعيها، ولم يكن أمامها خيار سوى الفرار إلى ليبيا، عبر رحلة صحراوية شاقة وخطيرة تعطلت الشاحنة التي كانت تقلها مع آخرين من الأشخاص موضع الاهتمام، وظلوا عالقين في الصحراء لثلاثة أيام دون طعام أو ماء. وتتذكر قائلة: "ظننت أنني سأموت هنا أيضًا."

منذ بداية الحرب، وصل إلى ليبيا ما يقارب 100,000 شخص سوداني من الفئات موضع الاهتمام. وبعد وصولها إلى طرابلس، وجدت تهاني ملاذًا لدى عائلة سودانية ساعدتها في العثور على عمل ومسكن.

لكن عندما أُصيب عماد بمرض خطير، لم تكن قادرة على تأمين ثمن علاجه. وبفضل المساعدة المالية من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، استطاعت أن تدفع تكاليف العلاج والإيجار، وهي الآن تشارك الشقة مع عائلتين أخريين من الأشخاص موضع الاهتمام.

كل ما أبحث عنه هو مكان آمن... لا يهم أين.

ورغم نجاتها من العنف في السودان، ما زالت تهاني تعيش في ظروف هشة وغير مستقرة. مثل الكثيرين غيرها، تحلم بالحصول على بيت دائم من خلال برامج إعادة التوطين، أو لمّ شمل الأسرة، أو الإجلاء الإنساني

وتقول: "كل ما أبحث عنه هو مكان آمن... لا يهم أين. كل ما أريده هو حماية ابني ومنحه مستقبلاً أفضل."

الوصول إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للمهاجرين والأشخاص المعنين

للحد من الاحتياجات والمخاطر والضعف لدى المهاجرين والأشخاص المعنين، قامت الأمم المتحدة في عام 2024 بتحسين البنية التحتية والصرف الصحي من خلال إعادة تأهيل تسعة مراكز احتجاز، وتنفيذ 105 تدخلات تعقيم، وتحسين الوصول إلى المياه في جنوب ليبيا من خلال إعادة تأهيل 13 بئرًا وتركيب مضخات مياه الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة مساعدات غذائية منقذة للحياة لـ 250,000 فرد، ومواد غير غذائية لـ 58,000 مهاجر (30% منهم نساء) و76,000 شخص معني.

كما تلقى 5,589 طفلًا خدمات حماية، في حين تمكن 1,839 طفلاً من الوصول إلى التعليم من خلال البرامج المدعومة من الأمم المتحدة. واستفاد 241,771 شخصاً من الاستشارات الطبية، من بينهم 120,646 رجلاً، و79,765 امرأة، و41,360 طفلاً.

علاوة على ذلك، تم تدريب 83 من العاملين الصحيين على تقديم خدمات صحية تراعي احتياجات المهاجرين، وتلقى 309 من العاملين في الخطوط الأمامية تدريباً في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، فيما حصل 8,661 فرداً على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

رحلة حميدة الآمنة نحو الأمومة في الكُفرة ©WHO

الادارة الوطنية الشاملة للهجرة

واصلت الأمم المتحدة دعم جهود إدارة الهجرة والدعوة لها على المستويين الوطني ودون الوطني. ونتيجة لذلك، تم إبرام اتفاقية العمل الثنائية مع تشاد، وتم إنشاء لجنة فنية لمتابعة الهجرة غير النظامية وإدارة الحدود، إلى جانب عقد طاولة مستديرة حول إدارة الهجرة المعتمدة على حقوق الإنسان في طرابلس، واجتماع تنسيقي في بنغازي، بالإضافة إلى ذلك، سهلت الأمم المتحدة عقد الاجتماع الثنائي الثالث بين ليبيا وبنغلاديش لتعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين (TIP/SOM)، مما أدى إلى تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون القضائي، وكذلك تعزيز القدرات على التحقيقات المشتركة والملاحقات القضائية.

و بدعم من الأمم المتحدة، شاركت ليبيا في محافل دولية وإقليمية رئيسية تتعلق بإدارة الهجرة، بما في ذلك مؤتمرات اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)، ومجموعات العمل المعنية بالاتجار والتهريب، واجتماعات متخصصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما ساهم في تعزيز فهم الحكومة للأطر الدولية وتعزيز التعاون عبر الحدود لمكافحة الاتجار والتهريب.

و لتعزيز القدرة والفعالية التشغيلية في إدارة الهجرة تلقّت وزارتي الداخلية والعدل معدات أساسية في مجالات الطب الشرعي، والجريمة السيبرانية، ، والتحقيقات الجنائية، مما ساهم في تحسين جودة التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، بالإضافة إلى ذلك، عزز 463 من ضباط إنفاذ القانون معرفتهم بإدارة الحدود والهجرة.

تعزيز نظم البيانات وإدارة المعلومات الوطنية لإدارة الهجرة

نشرت الأمم المتحدة في عام 2024 أربع تقارير معمقة عن المهاجرين وخمسة ملفات تعريفية عن المهاجرين، مما وفر رؤى شاملة حول اتجاهات الهجرة في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك، تم اصدار أربعة تقارير متخصصة، بما في ذلك تقرير حول التوثيق القانوني للمهاجرين، والذي استعرض العوائق الإدارية والقانونية التي تؤثر على أوضاعهم.

ولتعزيز الوعي بالوضع القائم ، تم مشاركة التحديثات البحرية بشكل منتظم مع الشركاء، متضمنة تفاصيل عن عمليات الإنقاذ واعتراض المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط.

الدعم الإنساني للأشخاص المعنيين من السودان في عام 2024

بقيادة فنية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم إطلاق الفصل الليبي من خطة الاستجابة الإقليمية الطارئة لأزمة السودان لعام 2024 (RRRP) في يوليو 2024. وبدعم من السلطات والمجتمعات الليبية، نسق 17 شريكاً (ست وكالات أممية و11 منظمة دولية غير حكومية) جهود الدعم المشترك عبر سبعة مجالات مواضيعية وفقاً للهيكل العالمي للاستجابة الإنسانية (الحماية، المأوى والمواد غير الغذائية، الأمن الغذائي، المياه و والصرف الصحي والنظافة الصحية، الصحة والتغذية، التعليم، الوصول)، مما ساهم في تعزيز الاتساق، وتقليل التداخل، وتقوية آليات الرصد. كما تُوائِم الخطة تدخلاتها مع اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة عبر القطاعات الأساسية.

الحماية (بما في ذلك حماية الأطفال والنساء)

قدّم فريق العمل المعني بالحماية خدمات حيوية لأكثر من 120,000 شخص في 12 منطقة شملت طرابلس، أجدابيا، مصراتة، الكفرة، سبها، طبرق، وادي الشاطئ، زوارة، بنغازي، غات، الجفارة، والزاوية. وبينما عززت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إجراءات التسجيل في طرابلس، دعم فريق العمل تعزيز التسجيل الوطني في الكفرة ودعا إلى الحد من الترحيل القسري بسبب تشخيص الأمراض المعدية. كما نُظمت زيارات منتظمة لمراكز الاحتجاز في الكفرة وبنغازي لتقييم الأوضاع وتحديد الاحتياجات العاجلة. وقد كشف تقييم سريع للحماية عن عدة تحديات، منها تعرض النساء لمخاطر حماية كبيرة مثل نقص فرص العمل، مما يؤدي إلى الاعتماد المالي وسوء ظروف المعيشة. واستفادت أكثر من 8,500 امرأة من خدمات متكاملة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس (نساء و رجال)، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والتحويلات الطبية، وجلسات التوعية، والمساعدات النقدية للحماية. كما قدم فريق حماية الطفل دعماً حيوياً لـ 20,000 طفل وفرد.

عمليات التسجيل

بحلول نهاية شهر ديسمبر سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 57,648 شخصًا سودانيًا معني في طرابلس، من بينهم 38,003 ممن وصلوا بعد اندلاع النزاع في السودان في أبريل 2023، بينما يقدر عدد الأشخاص السودانيين المعنيين في ليبيا حاليًا بأكثر من 277,000 شخص. يتيح التسجيل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمساعدات الإغاثية الحرجة والدعم المخصص للحالات الأكثر عرضة للخطر. ومع ذلك، يقتصر السماح للمفوضية بالتسجيل على طرابلس فقط، فيما تستمر القيود في الكفرة والشرق، حيث يصل غالبية الأشخاص السودانيين المعنين، مما يعيق تحديد الأسر الضعيفة التي تحتاج إلى مساعدات طارئة. لدعم ذلك، ساعدت الأمم المتحدة في تسجيل الأشخاص السودانيين المعنيين بواسطة السلطات الليبية في الكفرة.

الصحة و التغذية

قدمت فرقة عمل الصحة والتغذية خدماتها إلى 181,996 فردًا في تسع مناطق، بما في ذلك الكفرة وطرابلس وأجدابيا وبنغازي وسبها والجبل الأخضر وغات ووادي الشاطئ، وأُجري ما مجموعه 115,847 استشارة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ومواقع التجمع والعيادات المتنقلة، كما قدمت فرقة العمل 49 فريقًا من الأطباء العامين والمتخصصين والممرضين وأخصائي الصحة النفسية، وصلت فحوصات التغذية إلى 11,099 طفلاً، وحددت 958 حالة (8.6%) من الهزال المتوسط و528 حالة (4.8%) من الهزال الشديد، والتي تم توفير التغذية العلاجية لهم ، و تلقى أكثر من 300 عامل رعاية صحية تدريبًا على المراقبة والاستعداد للطوارئ والصحة النفسية والتغذية، وعززت 96 جلسة توعية مجتمعية النظافة وتغذية الرضع وصغار الأطفال والممارسات الصحية الأساسية، واستفاد منها 5,531 فردًا. وقّرت حملات التطعيم تطعيمًا لـ 2,334 طفلًا ضد شلل الأطفال والحصبة. ووُزّعت مستلزمات طبية أساسية، شملت 82 أداة تشخيصية، ومستلزمات صحية طارئة، ومستلزمات للصحة النفسية، ومستلزمات للأمراض غير المعدية.

التعليم

قدمت فرقة العمل المعنية بالتعليم خدمات التعليم غير النظامي، ومحو الأمية والحساب الأساسي، والتدريب على مهارات الحياة، وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 10,000 طفل في سبع مناطق، هي طرابلس، وأجدابيا، ومصراتة، والكفرة، وبنغازي، وسبها، ووادي الشاطئ، وتلقى 563 طفلاً سودانياً الدعم من خلال توفير الوثائق واختبارات تحديد المستوى لتسهيل التحاقهم بالنظام التعليمي العام الليبي، وفي الوقت نفسه، زُوِّدت مدارس الكفرة باثني عشر فصلاً دراسياً جاهزاً لتخفيف الاكتظاظ الناجم عن تزايد عدد الطلاب.

الأمن الغذائي والمبادرات القائمة على النقد

دعمت فرقة عمل الأمن الغذائي أكثر من 92,000 سوداني من المشمولين بالمساعدات الإنسانية في 13 منطقة، بما في ذلك أجدابيا، ومصراتة، وبنغازي، وطرابلس، والكفرة، والزاوية، والمرقب، وسبها، وزوارة، ودرنة، والمرج، والجفارة، ومرزق، وشمل ذلك دعمًا غذائيًا مباشرًا لـ 81,095 شخصًا،كما قُدِّم دعمٌ للوقاية من سوء التغذية لـ 3,180 طفلًا دون سن الخامسة، و1,396 امرأة حامل ومرضعة، بالإضافة إلى ذلك، تلقى 6,914 شخصًا من المشمولين بالمساعدات الإنسانية في غرب ليبيا مساعدات نقدية متعددة الأغراض، حيث أولت 86% منهم الأولوية لاحتياجاتهم الغذائية، وأظهرت نتائج المسوحات أن 58% منهم قد تحسنت فرص حصولهم على الغذاء، و58.3% قد قللت من آليات التكيف السلبية.

المياه والصرف الصحي والنظافة

وصلت فرقة عمل المياه والصرف الصحي والنظافة 2024 إلى 44,681 سودانيًا مُعنَيًا بهم في جميع أنحاء ليبيا، وُزِّعت 49,206 مجموعات نظافة في مواقع رئيسية، بما في ذلك طرابلس والكفرة وبنغازي وسبها. ولتعزيز الوصول إلى المياه النظيفة، تم تركيب 24 مضخة غاطسة ومضخة مياه تعمل بالطاقة الشمسية في منطقة الطلاب، مما يضمن توفر المياه حتى أثناء انقطاع التيار الكهربائي، بالإضافة إلى ذلك، أوصلت خدمات نقل المياه بالشاحنات المياه النظيفة إلى ما يقرب من 3000 سوداني مُعنَى بهم في ثلاثة مواقع تجمع بالكفرة ، ولتحسين سلامة المياه بشكل أكبر تم تركيب وحدتين لتعقيم المياه، مما ساهم في توفير مياه شرب آمنة.

الاحتياجات الأساسية والمواد غير الغذائية

قدمت فرقة العمل المعنية بالمواد غير الغذائية دعمًا منسقًا في تسع مناطق، هي الكفرة، وطرابلس، وبنغازي، وأجدابيا، وسبها، ومصراتة، والزاوية، وزوارة، والجبل الأخضر. وتلقى 195,456 سودانيًا من المشمولين بالرعاية، و18,850 فردًا من أفراد المنطقة المضيفة، مواد إغاثة أساسية، مثل الملابس والبطانيات والمصابيح الشمسية، ولتلبية احتياجات المأوى العاجلة تم توزيع 5,475 غطاءً بلاستيكيًا، استفادت منها 5,280 أسرة. وفي مركز تسجيل الكفرة، تم توفير 1,000 حقيبة مواد غير غذائية، تضم مستلزمات نوم ووسائد ومصابيح، للأسر السودانية الوافدة حديثًا.

قامت فرق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتوزيع مواد الإغاثة الأساسية على العائلات الليبية المتضررة من الفيضانات في أجدابيا. وفي عام 2024، تلقّت 800 عائلة متأثرة بالفيضانات في مختلف أنحاء ليبيا مساعدات طارئة، بما في ذلك في الكفرة، غات، سبها، وترهونة ©UNHCR

الوضع التمويلي لسنة 2024

القطاع	الاحتياج	التمويل	الفجوة	نسبة التمويل
الصحة والتغذية	16,285,000 دولار	9,948,001 دولار	6,336,999 دولار	%61
الاحتياجات الأساسية	8,765,000 دولار	3,357,906 دولار	5,407,094 دولار	%38
الحماية	6,180,000 دولار	4,261,816 دولار	1,918,184 دولار	%69
حماية الطفل	3,573,000 دولار	208,320 دولار	3,364,680 دولار	%6
العنف القائم على نوع الجنس (نساء و رجال)	2,757,000 دولار	1,338,774 دولار	1,418,226 دولار	%49
الأمن الغذائي	4,985,000 دولار	4,570,000 دولار	415,000 دولار	%92
المياه و الصرف الصحي و النظافة (WASH)	3,190,000 دولار	1,043,330 دولار	2,146,670 دولار	%33
التعليم	2,757,000 دولار	478,642 دولار	1,526,358 دولار	%24
سبل العيش والقدرة على الصمود والإدماج الاقتصادي	400,000 دولار	75,000 دولار	325,000 دولار	%19

2.3. دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2024 تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية وشركاء التنمية والمجتمعات المحلية لتسريع التقدم في مجالات بناء السلام والعمل الإنساني والتنمية المستدامة، مسترشدة بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2023-2026).

ومن أبرز الإنجازات، دعمت الأمم المتحدة إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لليبيا بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دعم المبادرات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، مما ساهم في تعزيز إسهام ليبيا في دفع الأجندات العالمية إلى الأمام.

وعلى المستوى الوطني، عززت الأمم المتحدة شراكاتها مع المؤسسات الحكومية الرئيسية لبناء قاعدة قوية للتعامل مع التحديات التنموية طويلة الأمد في ليبيا وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تطوير واعتماد استراتيجية الحماية الاجتماعية واستراتيجية الأمن الغذائي.

ظلت الدعوة إلى تمويل حكومي لأهداف التنمية المستدامة وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة أولويةً، لا سيما بالنظر إلى تصنيف ليبيا كدولة ذات دخل متوسط مرتفع ،وقد بحثت الأمم المتحدة والحكومة معًا مجموعةً من الخيارات لتفعيل التمويل الحكومي، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء، والذي سيستمر العمل عليه في عام 2025.

لتعزيز الشراكات وتعزيز المشاركة على المستوى المحلي أجرت الأمم المتحدة عدة زيارات مشتركة بين الوكالات إلى مناطق مثل البيضاء، ودرنة، ودرج، وغدامس، والكفرة، وسبها، وشحات ، و قد كانت هذه المهمات أساسية لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب ، لا سيما في المناطق النائية و المناطق المتضررة من الكوارث حيث وفّرت فرصاً لحوارات مباشرة مع المجتمعات المحلية، وساعدت على تقييم احتياجاتهم، وتعزيز الشراكات، وضمان أن تكون تدخلات الأمم المتحدة منسجمة مع أولوياتهم.

كما شكّلت آلية التعاون جنوب-جنوب أداةً فعّالة لتعزيز فهم ليبيا للمبادرات العالمية ، فعلى سبيل المثال، استفاد المركز الوطني الليبي للأرصاد الجوية من خدمات هيئة الأرصاد الجوية الحكومية التركية والمديرية العامة للأرصاد الجوية المغربية في مجالي أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤات الجوية، مما ساهم أيضًا في توسيع نطاق تغطية المركز ليشمل المناطق دون الوطنية. إضافةً إلى ذلك، شارك مسؤولون ليبيون في جولة دراسية إلى مصر لاكتساب رؤى قيّمة للاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الطاقة المتجددة، مما عزّز التزام ليبيا بحلول الطاقة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ.

نظّمت وحدة الحماية جلسة توعية في إحدى المدارس في بنغازي ©IOM

2.4. استعراض مالي عام

تمكنت الأمم المتحدة في ليبيا خلال العام الثاني من تنفيذ اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2026) من حشد 185.1 مليون دولار أمريكي من إجمالي الموارد المخطط لها والبالغة 204.7 مليون دولار أمريكي لعام 2024، بما في ذلك تمويلات مرحلة من عام 2023 قدرها 80 مليون دولار ، مما ترك فجوة تمويلية قدرها 20 مليون دولار. وبلغ إجمالي الإنفاق خلال العام 117 مليون دولار، بمعدل تنفيذ إجمالي بلغ 55.6%.

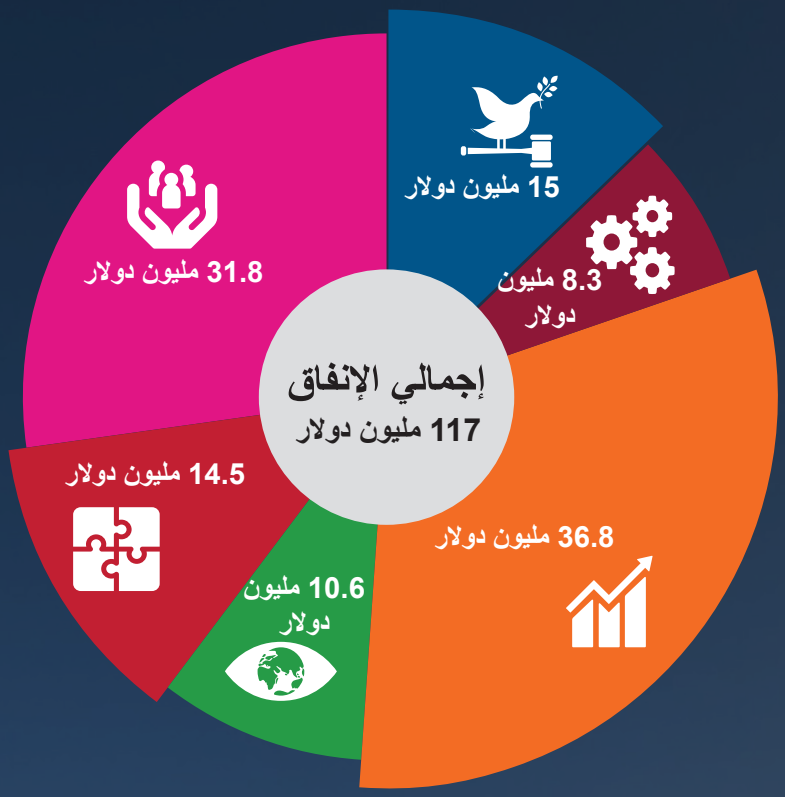

الركيزة 1:

السلام و الحوكمة

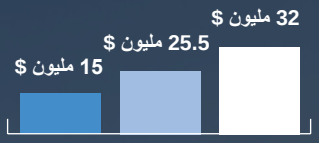

الركيزة 2:

التنمية الاقتصادية المستدامة

الركيزة 3:

تنمية رأس المال البشري والاجتماعي

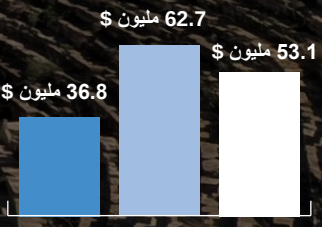

الركيزة 4:

تغير المناخ، البيئة والمياه

النتيجة الجماعية 1:

حلول دائمة للنازحين داخليًا

النتيجة الجماعية 2:

إدارة الهجرة

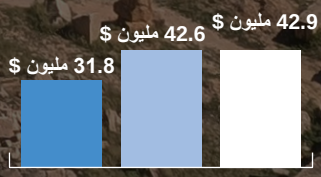

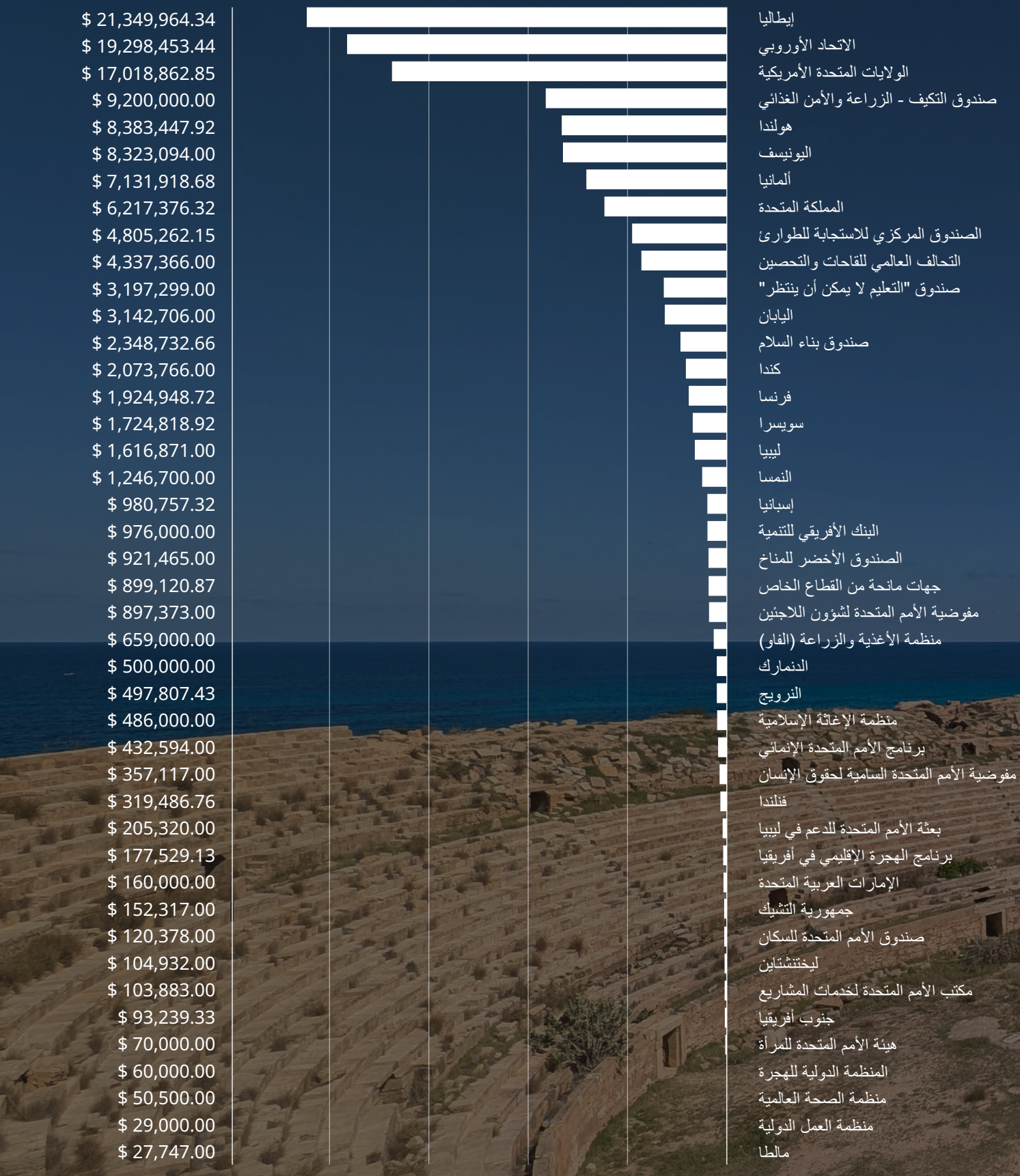
$ 21,349,964.34 إيطاليا
$ 19,298,453.44 الاتحاد الأوروبي
$ 17,018,862.85 الولايات المتحدة الأمريكية
$ 9,200,000.00 صندوق التكيف - الزراعة والأمن الغذائي
$ 8,383,447.92 هولندا
$ 8,323,094.00 اليونيسف
$ 7,131,918.68 ألمانيا
$ 6,217,376.32 المملكة المتحدة
$ 4,805,262.15 الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ
$ 4,337,366.00 التحالف العالمي للقاحات والتحصين
$ 3,197,299.00 صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"
$ 3,142,706.00 اليابان
$ 2,348,732.66 صندوق بناء السلام
$ 2,073,766.00 كندا
$ 1,924,948.72 فرنسا
$ 1,724,818.92 سويسرا
$ 1,616,871.00 ليبيا
$ 1,246,700.00 النمسا
$ 980,757.32 إسبانيا
$ 976,000.00 البنك الأفريقي للتنمية
$ 921,465.00 الصندوق الأخضر للمناخ
$ 899,120.87 جهات مانحة من القطاع الخاص
$ 897,373.00 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
$ 659,000.00 منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
$ 500,000.00 الدنمارك
$ 497,807.43 النرويج
$ 486,000.00 منظمة الإغاثة الإسلامية
$ 432,594.00 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
$ 357,117.00 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
$ 319,486.76 فنلندا
$ 205,320.00 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
$ 177,529.13 برنامج الهجرة الإقليمي في أفريقيا
$ 160,000.00 الإمارات العربية المتحدة
$ 152,317.00 جمهورية التشيك
$ 120,378.00 صندوق الأمم المتحدة للسكان
$ 104,932.00 ليختنشتاين
$ 103,883.00 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
$ 93,239.33 جنوب أفريقيا
$ 70,000.00 هيئة الأمم المتحدة للمرأة
$ 60,000.00 المنظمة الدولية للهجرة
$ 50,500.00 منظمة الصحة العالمية
$ 29,000.00 منظمة العمل الدولية
$ 27,747.00 مالطا
$ 20,000,000
$ 15,000,000
$ 10,000,000
$ 5,000,000

2.5. العمل كمنظومة واحدة: تعزيز التنسيق والفعالية والكفاءة في أداء الأمم المتحدة في ليبيا

الكفاءة التشغيلية

عززت الأمم المتحدة في عام 2024 كفاءتها التشغيلية وفعاليتها من حيث التكلفة بشكل ملحوظ وذلك من خلال التشغيل الكامل للمجمع المشترك للأمم المتحدة الذي يستضيف الآن عشر وكالات تابعة لها مما ساعد على خفض التكاليف التشغيلية وتحسين استخدام الموارد في بيئة تشغيلية عالية التكلفة مثل ليبيا ، كما تحققت مكاسب إضافية في الكفاءة من خلال تطبيق استراتيجية تسيير الاعمال، واعتماد المباني المشتركة (في طرابلس وبنغازي)، والخدمات المشتركة، مما أدى إلى توفير تكاليف تُقدَّر بنحو 2.4 مليون دولار أمريكي خلال عام 2024.

ضمان الملاءمة وزيادة القدرة على التكيف

على ضوء كارثة الفيضانات غير المتوقعة في عام 2023 والاستجابة الإنسانية المستمرة للأشخاص السودانيين المعنيين فقد اتفقت الأمم المتحدة والحكومة على تمديد اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لمدة عام إضافي حتى نهاية عام 2026 وذلك لضمان استمرارية التدخلات الأساسية مع العمل على تعزيز الاستراتيجيات التي تهدف إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتيح هذا التمديد للأمم المتحدة توسيع دعمها لإصلاحات الحوكمة، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز القدرة على الصمود، بالإضافة إلى توسيع المبادرات الناجحة في تمكين الشباب، ومواجهة التغير المناخي، وبناء السلام.

اعتمدت الأمم المتحدة في عام2024 نهجًا قائمًا على المناطق في الجنوب، يتمثل في تكييف التدخلات بما يتناسب مع التحديات الفريدة التي تواجهها المنطقة حيث تبرز مظاهر تفكك الحوكمة، وانعدام الأمن، والتهميش الاقتصادي. واستنادًا إلى تقييمات متعددة أجرتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بين عامي 2018و2023، تم إعداد تحليل شامل للوضع التنموي والسلام وبناء القدرة على الصمود، كتحليل قطري مشترك للأمم المتحدة لعام 2024 في ليبيا. وقد حدد هذا التحليل فجوات رئيسية في مجالات الحوكمة والاقتصاد وتقديم الخدمات، سيتم على أساسها تحسين استراتيجية فريق الأمم المتحدة القطري لعام 2025 لتعزيز تقديم الخدمات، والتماسك الاجتماعي، والدعم المؤسسي في الجنوب، بما يتماشى مع أولويات ليبيا التنموية وأهداف التنمية المستدامة.

التواصل كمنظومة واحدة - تعزيز التواصل و الدعم للأمم المتحدة في ليبيا

عملت الأمم المتحدة في ليبيا على تنشيط فريق العمل المعني بالاتصالات التابع للأمم المتحدة لتوسيع نطاق المناصرة المشتركة والتواصل مع الجمهور، مع إبراز دور الأمم المتحدة كشريك موثوق في مجالي التنمية والعمل الإنساني. وتم إطلاق عدة حملات شاملة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، من بينها حملة "الأمم المتحدة في ليبيا" التي سلطت الضوء على دور الأمم المتحدة في التنمية وتمكين الشباب، وحملة "إحياء ذكرى درنة" التي كرّمت صمود المجتمعات المتأثرة بالفيضانات. وقد ساهمت هذه المبادرات في زيادة ملحوظة في التفاعل العام، مع ارتفاع إجمالي عدد المتابعين على قنوات التواصل الاجتماعي للأمم المتحدة في ليبيا بنسبة 5%.

نحو مستقبل أكثر شمولاً يقوده الشباب في ليبيا

واعترافًا منها بالشباب الليبي -الذين يشكلون ما يقرب من ثلثي السكان- باعتبارهم المحرك الرئيسي للتحول أولت الأمم المتحدة أولوية قصوى لتمكينهم في مجالات متعددة مثل التصدّي للجريمة والعنف، وتوسيع الفرص الاقتصادية، والمشاركة السياسية، والعمل المناخي.

أُطلقت استراتيجية[11] الأمم المتحدة #YouEngage التي زوّدت 587 شابًا وشابة من ليبيا بالأدوات اللازمة لصياغة التغيير السياسي والاجتماعي. كما تم توسيع برنامج رائدات، وهو مبادرة أممية تُعنى بتدريب 56 شابة ليبية في مجالي بناء السلام والحوكمة، مع دعم شبكة من القيادات النسائية. كما شهد عام 2024 انعقاد أول قمة مناخية للشباب في ليبيا، التي جمعت 150 شابًا وناشطة شابة للتفاعل مع المسؤولين الحكوميين وتطوير حلول مبتكرة لإدارة المياه وتعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ. كما دعمت الأمم المتحدة منظمات المجتمع المدني الشبابية في ليبيا للانضمام إلى مبادرة #شارك_للتأثير (PARTICIPATE4IMPACT#) على المستوى الإقليمي، بهدف رفع الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات وتمكين الشباب من أجل تنمية إيجابية.

كما عززت الأمم المتحدة شراكاتها مع وزارة الشباب، مع تركيز خاص على دعم جهود المناصرة الشعبية، وتفعيل دور المجالس الشبابية المحلية – لا سيما في المناطق الريفية والقبلية – وكسر الحواجز أمام المشاركة، خصوصًا بالنسبة للشابات.

[11] متوافق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 و2419 و2535

2.6. الدروس المستفادة من عام 2024: تعزيز أثر الأمم المتحدة

رغم عدم الاستقرار و التقلبات السياسية خلال سنة 2024 ، و القيود على الوصول، و محدودية التمويل، أظهرت الأمم المتحدة قدرة على التكيف والمرونة و حققت تقدمًا ملحوظًا في جهودها الإنسانية والتنموية. من أجل استخلاص الدروس المستفادة وتعزيز الفعالية أجرت الأمم المتحدة مراجعات شاملة لأدائها بشكل منتظم الأمر الذي ساهم في تشكيل أولوياتها الاستراتيجية وخطط عملها لعام 2025. ومن الدروس الرئيسية المستفادة في عام 2024 ما يلي:

تعزيز نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

أثبتت نهج ادماج البرامج بين القطاعات الإنسانية والتنموية وبناء السلام أهميتها في الاستجابة للاحتياجات المعقدة في ليبيا، وقد أظهرت التحليلات والمبادرات المشتركة -لا سيما في مجالات بناء السلام والتعافي المبكر تعزيز القدرة على الصمود- آثارًا ملموسة في أعقاب الاستجابة لفيضانات درنة، وكذلك في الاستجابة الإنسانية للأشخاص السودانيين المعنيين، ومع ذلك، أبرزت الفجوات في التمويل المستدام واستمرارية البرامج عن الحاجة الملحة إلى تخطيط متعدد السنوات وتمويل متوقع ومستقر.

تعزيز الشراكات الحكومية والمشاركة المحلية

ساهم التعاون الفعّال مع السلطات الوطنية والمحلية في تسهيل الوصول إلى الخدمات وضمان استمرارية العمليات لا سيما في مجال تقديم الخدمات وتعزيز الحوكمة. ومع ذلك، فإن الهياكل المؤسسية المجزأة، والتغييرات المتكررة في القيادة، والديناميات السياسية المتغيرة، تستوجب اعتماد استراتيجيات تواصل أكثر مرونة وتكيفاً لضمان بقاء التدخلات ذات صلة وفعالية.

التحديات التشغيلية وتعزيز القدرات المؤسسات

شكّلت القيود اللوجستية، وخاصة المتعلقة بتحركات الموظفين والتدابير الأمنية، تحديات تشغيلية خلال عام 4202. وستُسهم الدروس المستفادة من التخفيف من هذه التحديات مثل تعزيز التنسيق مع نظراء الحكومة، والاستثمار في القدرات المحلية، وإيجاد حلول عملية وفعالة من حيث التكلفة—في صياغة استراتيجية أقوى لإدارة المخاطر وتعزيز القدرة التشغيلية على الصمود في عام 2025.

03

محاور تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2025

ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وستتعاون بشكل وثيق مع السلطات الليبية والشركاء المحليين لزيادة أثر برامجها. بعد مراجعة التقدم الملموس المحرز في اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار السياق الوطني الليبي اتفقت الأمم المتحدة مع الحكومة على تمديد إطار التعاون لمدة عام إضافي اي حتى نهاية عام 2026.

في عام 2025 تم تحديد الشباب وتغير المناخ كعاملين محفزين لتسريع تنفيذ إطار التعاون في ليبيا ، وستجري الأمم المتحدة تقييم للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يواجه الشباب الليبي بشكل موضوعي وشامل، مما سيشكل أساسًا لتعاون فعال ومنظم من الأمم المتحدة مع الشباب. و لا تزال آثار تغير المناخ وتدهور البيئة تمثل تحديًا ملحًا، وستواصل الأمم المتحدة تعزيز مبادرات بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك في المناطق المتضررة من الفيضانات. ومن خلال آليات التنسيق الخاصة بإطار التعاون، ستقوم الأمم المتحدة بإطلاق مبادرات وبرامج مشتركة في هذه المجالات بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للحكومة وبدعم من المجتمع الدولي.

بناءً على نجاح الانتخابات البلدية في عام 2024 ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا دعم إنطلاق الجولة المقبلة من الانتخابات المحلية إلى أن تتمكن كل بلدية في ليبيا من انتخاب قادتها المحليين. كما ستقدم الأمم المتحدة دعمًا مخصصًا للمجالس البلدية المنتخبة حديثًا وستعمل بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والحكومة، وشركاء آخرين، على دعم بناء مؤسسات عامة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتتحلى بالشفافية، بما يسهم في تعزيز الثقة العامة في الانتخابات الوطنية المقبلة في ليبيا.

وقد أدت الأزمة في السودان إلى زيادة سريعة في عدد الأشخاص المعنيين في ليبيا خلال عام 2024. وسيكون الاستجابة الإنسانية للأشخاص السودانيين موضع الاهتمام والمجتمعات المضيفة أحد الركائز الأساسية لجهود الأمم المتحدة في عام 2025، مع التركيز على مجالات الصحة والتغذية، والحماية، والاحتياجات الأساسية، والأمن الغذائي، والتعليم، وذلك في إطار الاستجابة الإقليمية الأوسع.

و ستبتكر الأمم المتحدة في ليبيا جهودها في حشد الموارد المالية، وسوف تسعى لاشراك شركاء جدد وناشئين للحصول على تمويل لأهداف التنمية المستدامة ، حيث سيتضمن ذلك إنشاء نشاء هيكل تنسيقي جديد للتواصل مع الشركاء الماليين، وتنويع آليات التمويل، واستكشاف شراكات إقليمية وعبر الحدود، وبناء علاقات مع القطاع الخاص في ليبيا.

بناءً على نجاح فريق العمل المعني بالاتصالات التابع للأمم المتحدة ستقوم الأمم المتحدة بجمع المزيد من البيانات حول عادات الجمهور الإعلامية وانطباعاتهم، وذلك لتحسين الرسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والجهود الإنسانية. وفي عام 2025، ستركّز الأمم المتحدة بشكل أكبر على سرد القصص، من خلال إبراز أصوات الشباب، ولا سيما الشابات، وزيادة الوعي بالأنشطة التنموية والإنسانية الحيوية التي تنفذها في جميع أنحاء البلاد.

كما ستواصل الأمم المتحدة دعم مسار سياسي متعدد المحاور بملكية وقيادة ليبية، وبتيسير من الأمم المتحدة، بما يُفضي إلى توحيد المؤسسات، وتنظيم انتخابات وطنية، واعتماد دستور دائم.

استضافت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع اليونيسف في ليبيا، ورشة عمل حول المؤشرات بهدف تعزيز دمج البيانات في نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS).
©UNICEF

الملحق 1: قائمة شركاء الأمم المتحدة في التنمية

الوزارات الحكومية

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الليبية، وزارة الدفاع الليبية، وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، وزارة التعليم الليبية، وزارة البيئة الليبية، وزارة المالية الليبية، وزارة الخارجية و التعاون الدولي الليبية، وزارة الصحة الليبية، وزارة التعليم العالي الليبية، وزارة الإسكان والتعمير الليبية، وزارة الصناعة الليبية، وزارة الداخلية الليبية، وزارة العدل الليبية، وزارة العمل والتأهيل الليبية، وزارة الحكم المحلي الليبية، وزارة التخطيط الليبية، وزارة الشؤون الاجتماعية الليبية، وزارة المواصلات الليبية، وزارة الموارد المائية الليبية، وزارة الدولة لشؤون المرأة الليبية، وزارة الشباب الليبية.

المؤسسات الحكومية

اللجنة الفرعية للمراقبين المحليين في ليبيا 4+4، اللجنة الفرعية للترتيبات الأمنية في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، مكتب النائب العام في ليبيا، صندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة في ليبيا، جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، الهيئة العامة لرعاية أسر المفقودين ومبتوري الأطراف في ليبيا، الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ليبيا، الشركة العامة للمياه والصرف الصحي في ليبيا، الشركة العامة لتحلية المياه في ليبيا، غرفة الطوارئ الصحية في ليبيا، مركز المعلومات الصحية في ليبيا، المعهد العالي للقضاء في ليبيا، مجلس النواب الليبي، إدارة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا، لجنة القانون الدولي الإنساني في ليبيا، الجيش الوطني الليبي، الشرطة القضائية في ليبيا، جهاز النهر الصناعي في ليبيا، المكتب الوطني للإحصاء والتعداد في ليبيا، البرنامج الوطني لمكافحة السرطان في ليبيا، المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا، المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية ليبيا، المركز الوطني لصحة الحيوانية في ليبيا، المجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان في ليبيا، المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، المركز الوطني للمعلومات الصحية في ليبيا، المجموعة الاستشارية الوطنية الفنية للتحصين في ليبيا، المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، اللجنة الفنية لمتابعة ملف الهجرة، مكتب المدعي العام العسكري الليبي، معهد الرعاية الصحية الأولية الليبي، مكتب رئيس الوزراء الليبي، مرصد الصحراء والساحل الليبي، صندوق التضامن الاجتماعي الليبي، المحكمة العليا الليبية، المجلس الأعلى للقضاء الليبي، الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني الليبية، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية، الهيئة الليبية للإغاثة، نقابة المحامين الليبية، المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، مصلحة الجمارك الليبية، جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية الليبية، المركز الليبي لمكافحة الألغام، المجالس البلدية الليبية، وزارة التعليم الفني والمهني، المجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان، المجلس الرئاسي، هيئة الطاقة المتجددة الليبية.

القطاع الخاص

eLEAF، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة-ليبيا، العنكبوت الليبي، تطوير للأبحاث، فريق ليبيا، مجموعة تداول المالية، استثمارات سابري، بيبسيكو.

الجهات الممولة

صندوق التكيف - الزراعة والأمن الغذائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، مرفق البيئة العالمية، صندوق المناخ الأخضر، الصناديق المواضيعية العالمية التابعة لليونيسف، صندوق بناء السلام التابع للأمين العام للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، صندوق الطوارئ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الإنساني، صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، صندوق الاستجابة العالمية للطوارئ الممول من ألمانيا، الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ.

شركاء التنمية

البنك الأفريقي للتنمية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، النمسا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، ليبيا، مالطا، هولندا، النرويج، بولندا، جمهورية كوريا، إسبانيا، السويد، جنوب أفريقيا، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمم المتحدة
ليبيا

libya.un.org
/UNinLibya
/UNinLIBYA